العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية

The Kuwaiti-Iraqi Relations: Reality and Future Vision

إعداد الطالبة

رابعة فلاح سند السيحان

401120114

إشراف

الدكتور محمد صالح بني عيسى

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني، أيار 2013

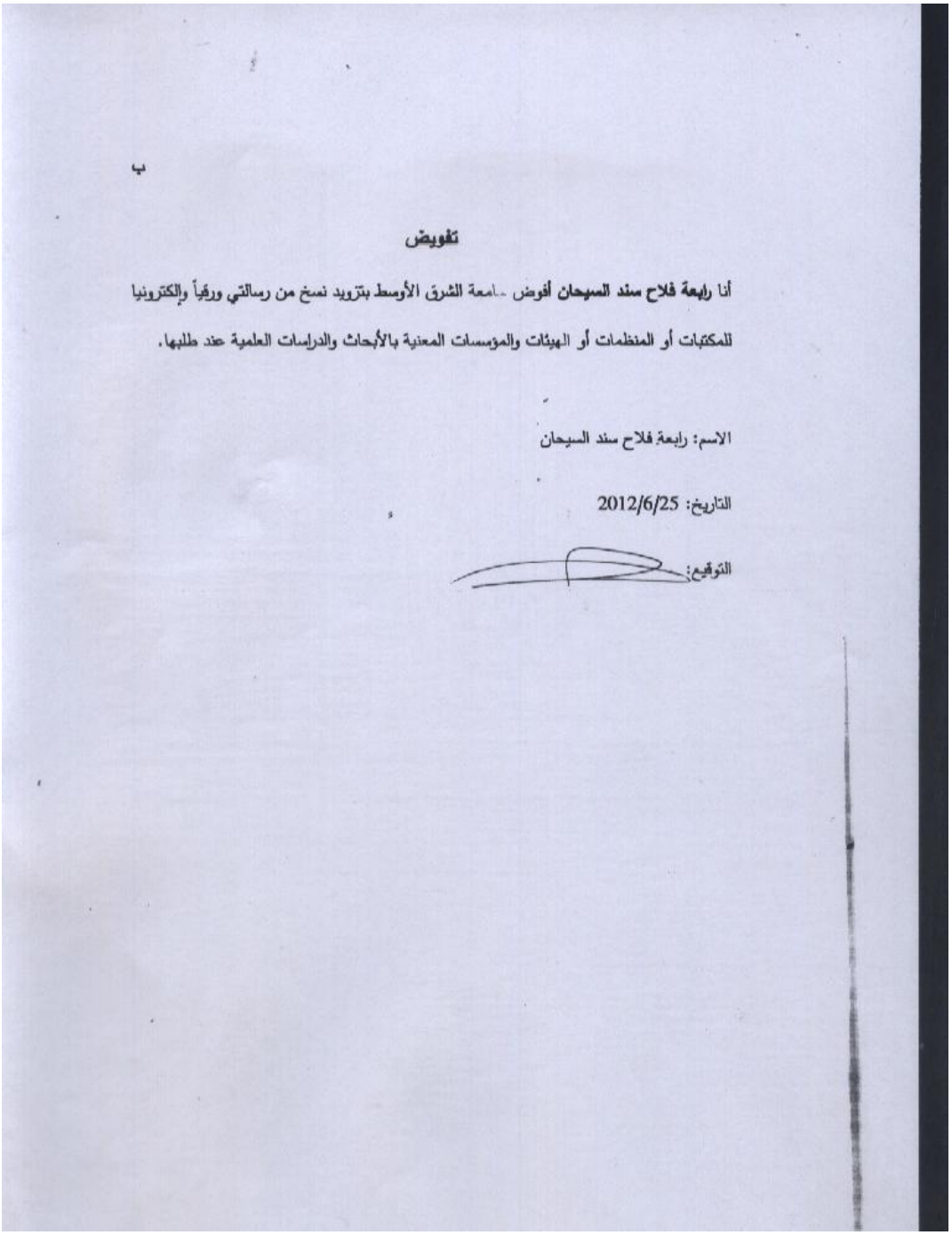

ب

تفويض

أنا **رابعة فلاح سند السيحان** أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: رابعة فلاح سند السيحان

التاريخ: 2012/6/25

التوقيع:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤيـــة مســـتقبلية" وأجيـــزت بتاريخ 3 / 6 / 2013 .

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم		التوقيع
1) أ. د. محمد حمد القطاطشة	رئيساً	.....
2) د. محمد صالح بني عيسى	مشرفا	.....
3) د. محمد تركي بني سلامة	ممتحناً خارجياً	.....

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المناقشةشكر وتقدير

تتقدم الطالبة بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، والسادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وا ٍثراءها بملاحظاتهم وا ٍرشاداتهم وتوجيهاتهم، وبالأخص أستاذي الدكتور محمد صالح بني عيسى الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالةفالشكر الجزيل على جهده وا ٍرشاده وتوجيهه لي خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

كما تتقدم الطالبة بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سواء بالمساعدة في توفير المعلومات أو تقديم النصح والإرشاد أو المساعدة في أعمال الطباعة والتنسيق والترجمة.

الطالبة رابعة فلاح السيحان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

إلى والدتي الغالية ... حفظها الله

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض.....	ب
قرار لجنة المناقشة.....	ج
الشكر.....	د
الإهداء.....	هـ
فهرس المحتويات.....	و
الملخص باللغة العربية.....	ح
الملخص باللغة الانجليزية.....	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	1
مقدمة الدراسة.....	2
مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	4
فرضية الدراسة.....	4
أهداف الدراسة.....	4
أهمية الدراسة.....	5
حدود الدراسة.....	6
محددات الدراسة.....	6
مصطلحات الدراسة.....	6

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	8
الإطار النظري.....	9
الدراسات السابقة.....	11
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.....	21
منهجية الدراسة.....	21
الفصل الثالث: واقع العلاقات الكويتية العراقية.....	23
المبحث الأول: القضايا الإشكالية في العلاقات الكويتية العراقية.....	25
المبحث الثاني: تطور العلاقات الكويتية العراقية.....	37
الفصل الرابع: مستقبل العلاقات الكويتية العراقية.....	49
المبحث الأول: تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على العلاقات الكويتية العراقية.....	52
المبحث الثاني: مستقبل القضايا العالقة بين دولة الكويت والعراق.....	63
الفصل الخامس: الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.....	75
الخاتمة.....	76
الاستنتاجات.....	78
التوصيات.....	85
قائمة المراجع والمصادر.....	89
أ) الكتب.....	90
ب) الدوريات.....	91
ج) الصحف	95
المراجع الأجنبية	96

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية

إعداد الطالبة

رابعة فلاح سند السيحان

إشراف

الدكتور محمد صالح بني عيسى

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم قضايا الخلاف في العلاقات الكويتية العراقية، والتعرف على أثر الاحتلالالأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي على العلاقات الكويتية العراقية. إضافة إلى التعرف على حالة العلاقات الكويتية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011.وأخيراً التعرف على اتجاهات العلاقة بين دولة الكويت والعراق في ظل النظام السياسي الحالي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وتحديد آثر هذه الاتجاهات الجديدة على قضايا الخلاف الرئيسية بين دولة الكويت والعراق.

وتنطلق الدراسة من افتراض أساسي مفاده "أن واقع العلاقات الكويتية العراقية يشهد العديد من التطورات الإيجابية والسلبية والتي تؤثر بالضرورة على التطورات المستقبلية لهذه العلاقة".

وتستخدم الدراسة المنهج التاريخي لدراسة تطور وواقع العلاقات الكويتية العراقية، وتقييم المعلومات من أجل الوصول إلى نتائج من شأنها أن تفيد في اختبار فرضية الدراسة، كما تستخدم المنهج الوصفي التحليلي أيضاً لتحليل واقع ومستقبل العلاقات الكويتية العراقية، وأخيراً تستخدم منهج صنع القرار لتحليل سياسات صانعي القرار في كل من دولة الكويت والعراق تجاه القضايا الإشكالية العالقة بين البلدين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتخلص الدراسة إلى إن مستقبل العلاقات الكويتية العراقية مرهون بطبيعة تعامل كلا الدولتين مع التطورات الحاصلة على الصعيد المحلي والإقليمي، ومدى ارتباط هذه التطورات بالقضايا الخلافية العالقة بين البلدين والتي لا يمكن الحديث عن مستقبل العلاقات بين دولة الكويت والعراق إلا من خلال تناول احتمالات حل هذه القضايا والوسائل الممكن اتباعها لتهميش هذه القضايا في بناء العلاقات المستقبلية بين البلدين، وخصوصاً في ظل الانسحاب الأمريكي من العراق والذي فرض واقعاً جديداً على الساحة العراقية وله بالطبع امتدادات إقليمية مؤكدة فيما يتعلق بعلاقات العراق الإقليمية والدولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

The Kuwaiti-Iraqi Relations: Reality and Future Vision

Prepared by

Rab'a Falah Sand Al-Sehaan

Supervised by

Dr. Mohammad Saleh Bani Issa

Abstract

This study aims to identify the main issues of conflict in the Kuwaiti-Iraqi relations, and identify the impact of the U.S. occupation of Iraq and the fall of the Iraqi regime on the Kuwaiti-Iraqi relations. In addition to identify the Kuwaiti-Iraqi relations in light of the U.S. occupation of Iraq, 2003-2011. And finally to identify trends in the relationship between the State of Kuwait and Iraq under the current political regime after U.S. withdrawal from Iraq, and to determine the impact of these new trends on the main issues of disagreement between the state of Kuwait and Iraq.

The study bases on the assumption that "the reality of the Kuwaiti-Iraqi relations witnessed many positive and negative developments which necessarily affect future developments of this relationship." The study uses the historical method to study the evolution and the reality of Kuwaiti-Iraqi relations, and evaluate information in order to reach results that will be useful in testing the hypothesis of the study. It also uses the descriptive analytical approach to analyze the reality and the future of

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Kuwaiti-Iraqi relations, and finally it uses the method of decision-making for analyzing the decision-makers polices in the state of Kuwait and Iraq to the problematic issues outstanding between the two countries.

The study concludes that the future of Kuwaiti-Iraqi relations depends on the nature of the way both countries deal with the developments at the local and regional levels, and how these issues related with developments in relationship between the two countries, which cannot refer to its future without discussing the possibilities to resolve these issues and means possible followed to the marginalization of these issues in the construction of future relations between the two countries, especially in light of the U.S. withdrawal from Iraq, which imposed a new reality on the Iraqi arena and has, of course, certain regional extensions regarding Iraq's relations, regional and international.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تمثل العلاقات الكويتية العراقية أحد أهم العلاقات الخلافية في منطقة الخليج، حيث واجهت هذه العلاقات توتراً ملحوظاً منذ عقود طويلة وتحديداً منذ نهاية القرن التاسع عشر، ورغم حقيقة أنه من المسلم به وجود الخلافات بين الدول المتجاورة جغرافياً إلا أن الخلافات الكويتية العراقية شهدت أموراً أكثر تعقيداً من أي خلافات بين دول متجاورة أخرى نتيجة عوامل داخلية وخارجية معقدة جداً .

بدأت العلاقات الكويتية العراقية تتخذ شكلاً أكثر تعقيداً بعد قيام النظام الجمهوري في العراق منذ عام 1958 وزوال النظام الملكي الهاشمي في العراق، وظهر ذلك جلياً من خلال دعوة الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم عام 1961 لضم دولة الكويت وحاول غزوها واحتلالها إلا أن التدخل البريطاني وجهود جامعة الدول العربية آنذاك حال دون تحقيق ذلك. إلا أن الأطماع العراقية بدولة الكويت ظلت تمثل هاجساً للأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة وصولاً إلى نظام صدام حسين الذي قام باحتلال دولة الكويت عام 1990 متحدياً العالم كله، وليشعل مرحلة جديدة ومعقدة جداً من الخلافات الكويتية العراقية.

ومنذ تحرير دولة الكويت عام 1991 من الاحتلال العراقي، عاشت العلاقات بين البلدين حالة من التوتر المتصاعد حول مجموعة كبيرة من القضايا التي أضافت تعقيداً جديداً للقضايا الخلافية السابقة، فبعد أن كان العراق يتهم دولة الكويت باستغلال انشغاله بالحرب على إيران لسرقة نفطه ومحاولة التلاعب بالحدود بين البلدين، ظهرت مشاكل أخرى بين البلدين وأهمها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إشكاليات ترسيم الحدود و الحقول النفطية المشتركة. وكذلك التعويضات المالية العراقية لدولة الكويت عن الاحتلال، إضافة للمشكلة القديمة المتمثلة بالديون الكويتية للعراق إبان الحرب مع إيران وأخيرا الأسرى والمفقودين نتيجة للاحتلال العراقي. وقد تراكمت هذه القضايا الخلافية دون أية محاولة لإيجاد حل لها حتى قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراقي عام 2003.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته العلاقات الكويتية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي، ووصول حكام جدد للعراق تم اعتبارهم من أصدقاء دولة الكويت، إلا أن القضايا الخلافية السابقة ظلت تطرح نفسها على واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين، وتزايدت الخلافات مع حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق وعودة الخلاف حول الحقول النفطية المشتركة وكذلك التصر يحات السياسية والبرلمانية والحملات الإعلامية والدعائية المتبادلة بين البلدين.

وجاءت قمة التأزم بالعلاقات الكويتية مع العراق الجديد عام 2011 مع إعلان دولة الكويت نيتها إقامة ميناء مبارك الكبيرالذي رأت فيه العراق اعتداء ً كويتياً على الممرات البحرية المؤدية للموانئ العراقية، وطلبت العراق رسمياً وقف العمل بهذا الميناء إلا أن دولة الكويت أعلنت استمرارها بالبناء باعتبار الميناء يقام على أراضي كويتية ولا يسمح للعراق بالتدخل في السيادة الكويتية على أراضيها.

وتسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع العلاقات الكويتية العراقية ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذه العلاقات في ظل التراكمات المتواصلة للقضايا الخلافية بين البلدين، والتي أظهرت التجارب التاريخية أنها ليستمرتبطة بنظام سياسي معين بالعراق وا نما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتلخص مشكلة هذه الدراسة بالتركيز على واقع ومستقبل العلاقات الكويتية العراقية.

و حتى يتسنى معالجة المشكلة، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث:

أولاً : ما أهم قضايا الخلاف التي شهدتها العلاقات الكويتية- العراقية؟

ثانياً :ما أثر الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي عام 2003 على العلاقات الكويتية العراقية؟

ثالثاً :ما أهم التطورات التي شهدتها العلاقات الكويتية العراقية خلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق؟

رابعاً : ما اتجاهات العلاقة بين دولة الكويت والعراق في ظل النظام السياسي الحالي وأثرها على القضايا الخلافية بين البلدين؟

خامساً : ما مستقبل العلاقات الكويتية العراقية؟

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده "أن واقع العلاقات الكويتية العراقية يشهد العديد من التطورات الإيجابية والسلبية والتي تؤثر بالضرورة على التطورات المستقبلية لهذه العلاقة".

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً : تحديد أهم قضايا الخلاف في العلاقات الكويتية- العراقية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً : التعرف على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي على العلاقات الكويتية العراقية.

ثالثاً : التعرف على حالة العلاقات الكويتية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011.

رابعاً : التعرف على اتجاهات العلاقة بين دولة الكويت والعراق في ظل النظام السياسي الحالي، وتحديد آثر هذه الاتجاهات الجديدة على قضايا الخلاف الرئيسية بين دولة الكويت والعراق.

خامساً : التعرف على مستقبل العلاقات الكويتية العراقية.

أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

1)تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً مهماً يتعلق بتحديد المشكلات التي تواجه مستقبل العلاقات الكويتية العراقية في ظل وجود نظام سياسي جديد في العراق، وفي ظل انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وهو الأمر الذي يعني عودة الاستقلالية للقرار السياسي العراقي فيما يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار وبالتالي عودة الخلافات الكويتية العراقية إلى سطح الأحداث من جديد.

3)تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج مسالة بالغة الأهمية بالنسبة لكل من دولة الكويت والعراق بشكل خاص، والأمن القومي العربي بشكل عام، فالحالتان الكويتية والعراقية لهما تداعياتهم على منطقة الخليج بشكل خاص، والعالم العربي بشكل عام.

3)تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول استشراف مستقبل العلاقات الكويتية العراقية، ومحاولة تقديم تصور أكاديمي لكيفية تعامل كل من دولة الكويت والعراق مع القضايا موضع الخلاف بينهما والتي تشكل عائقاً أساسياً أمام أي تقدم في هذه العلاقات. وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول تقديم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إضافة أكاديمية لموضوع من أهم الموضوعات التي شغلت المكتبة العربية منذ عام 1990 المتزامن مع احتلال العراق لدولة الكويت.

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: تتحدد هذه الدراسة من الناحية الزمنية بالفترة الممتدة منذ عام 2003 وحتى انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق نهاية عام 2011 .

- الحدود المكانية:تقتصر هذه الدراسة جغرافياً على كل من دولتي الكويت والعراق.

- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة من حيث الموضوع على تحديد أهم التطورات التي شهدتها العلاقات الكويتية العراقية في الواقع والمستقبل.

محددات الدراسة

1) قلة المراجع والدراسات التي تتحدث عن تطورات العلاقات الكويتية العراقية خلال مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق من عام 2003 وحتى انتهاء الاحتلال عام 2012.
2) عدم وضوح الاتجاهات والسياسات الخارجية للنظام السياسي الجديد في العراق.
3) كثرة القضايا والمشكلات موضع الخلاف بين دولة الكويت والعراق وتعقيداتها نتيجة لتداخلها مع اضطرابات البيئة الإقليمية والدولية.

مصطلحات الدراسة

- **العلاقات الكويتية العراقية:** تُعرف العلاقات الكويتية العراقية تعريفاً إجرائياً لأغراض هذه الدراسة بأنها مجمل العلاقات والروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية وغيرها بين دولة الكويت والعراق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **السياسة الخارجية:** هي السلوك السياسي الخارجي الذي يتبعه صانع القرار في موقف معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بهدف إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية. ومن هنا فإن سياسة دولة ما نحو دولة أو منطقة أخرى أو قضية معينة، تمثل جزءاً من السياسة الخارجية للدولة الأولى، وغالباً ما تجابه بسياسة (خارجية) للدول الثانية أو الأخرى، كرد فعل (سلبي أو إيجابي) من الدول الثانية والأخرى، على سياسة الدول الأولى وتفاعل هاتين السياستين ينتج عنه سياسة (دولية) معينة تتجسد في أحداث ووقائع، عاجلة أو آجلة معينة (فاضل، 2001: 543).

- **مشاكل الحدود:** هو عباره عن خلاف أو صراع عنيف بين دولتين أو أكثر على تعريف أو تعيين أو تخطيط الحدود بينهما.

- **الاستقرار السياسي:** الاستقرار السياسي يعني غياب الاضطرابات عن الاوضاع السياسية ومتانة العلاقة بين مكونات المجتمع داخل الدولة ما يعطي حالة من الهدوء والأمن والسلام، الأمر الذي يساعد بالتوصل للحلول المناسبة للمشاكل داخل الدولة.

- **الأمن القومي:** الأمن القومي هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

- **التعويضات المالية:** تعرف التعويضات المالية بأنها الأموال التي تدفعها الدولة المعتدية للدولة المعتدى عليها لتعويض الأضرار والخسائر التي لحقت بالدولة المعتدى عليها نتيجة الاعتداء.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ) الإطار النظري

تمحورت القضية الرئيسية في العلاقات الكويتية العراقية منذ 1921 حتى الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس/آب 1990 ، حولترسيم الحدود بين العراق ودولة الكويت والاعتراف بكيان دولة الكويت واستقلالها. ورغم تحسن العلاقات بين البلدين في فترات معينة إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة كانت تخرق التزاماتها والتزامات الحكومات العراقية السابقة تجاه دولة الكويت بين الحين والآخر (أبو حاكمة، 1984: 345-353).

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في 1988/8/8، بدأت بوادر أزمة ترسيم الحدود بين البلدين تتصاعد. وكان خروج العراق من الحرب محملاً بديون باهظة ومشكلات اقتصادية واجتماعية، سبباً لتزايد حدة الأزمة بين العراق ودولة الكويت، وبدأ العراق يطالب دولة الكويت بدفع مساعدات اقتصادية له وتأجير بعض الجزر الكويتية كمنفذ تجاري ومائي على العالم، إلا أن دولة الكويت رفضت بشدة المطالب العراقية، ورغم وساطة المملكة العربية السعودية بينهما وتعثر الحل العربي، إلا أن العراق قام باجتياح دولة الكويت في 1990/8/2 واستمر الوجود العراقي في دولة الكويتلمدة ستة أشهر انتهت بتدخل التحالف الدولي وإخراجه من الكويت، وأصبح العراق تحت طائلة عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية دولية لمدة أكثر من ثلاثة عشر عاماً، مما زاد من تعقيد العلاقات الكويتية العراقية أكثر وأضاف لها مشكلات حدودية واقتصاديةوإنسانية (الزيدي، 2011: 22).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وظلت دولة الكويت خلال فترة ما بعد الاحتلال تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب استمرار التهديدات العراقية حتى قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشن الحرب على العراق في آذار/ مارس 2003 وإسقاط النظام العراقي. وكان يُعتقد أن ذلك سيكون نهاية للتهديدات العراقية والبدء في مرحلة بناء الثقة بين البلدين. وخصوصاً أن دولة الكويت دعمت الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط النظام العراقي، وهو الأمر الذي كان من المتوقع أن يساهم في استقرار العلاقات الكويتية العراقية (السويدان، 2011: 26).

إلا أن التوتر ظل السمة البارزة للعلاقات الكويتية العراقية خلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 وحتى عام 2011، حيث أن البيئة العراقية التي تتسم بعدم الاستقرار على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كان من شأنها أن تجعل العراق أحد أهم مصادر التهديد المحتملة والكامنة لأمن واستقرار دولة الكويت، فلا تزال نظرة الشك والتخوف تجاه بعض النيات العراقية قائمة، وذلك على خلفية بعض المواقف والتصريحات التي صدرت من مسؤولين عراقيين طالبت بإيجاد منفذ بحري للعراق على الخليج العربي، إضافة إلى العديد من التصرفات والسلوكيات للقادة العراقيين الجدد والتي مثلت على الدوام بيئة غير ودية للعلاقات الكويتية العراقية (العيساوي، 2007: 99-101).

وشهد عام 2011 توترات جديدة في العلاقات الكويتية العراقية بعد أن شرعت دولة الكويت في بناء ميناء مبارك الكبير، حيث فجرت قضية إنشاء هذا الميناء أزمة دبلوماسية جديدة بين دولة الكويت والعراق، فقد رأت فيه العراق إغلاقاً لأي فرصة لوجود منفذ بحري عراقي على الخليج مستقبلاً وهو الأمر الذي ثارت حوله إشكاليات عديدة وصلت إلى حد إطلاق تهديدات عراقية لدولة الكويت، كما أخذت مجموعة من النواب العراقيين وبعض المسؤولين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العراقيين على عاتقهم شن الحرب الدبلوماسية والإعلامية في محاولة لتعطيل المشروع (البابطين، 2011: 33).

ب) الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات العربية

1) **دراسة الزيدي، مفيد (2001) بعنوان : "العلاقات العراقية- الكويتية: رؤى وتصورات مستقبلية"**. هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مستقبل العلاقات الكويتية العراقية حيث ترى الدراسة أن هناك تصورات جادة وعملية تطرح من قبل أكثر من تيار أبرزها المعتدلون إذا جاز التعبير، والتي تسعى إلى طرح أفكار وآراء لحل المشاكل بين البلدين منها استبدال الديون الكويتية بقيام الشركات الكويتية بالاستثمار في العراق، إضافة إلى إيجاد بُعد اقتصادي وتنموي في العلاقات بين البلدين مثل إقامة منطقة تجارة حرة بينهما ومشاريع سياحية كويتية وتشجيع رجال الأعمال العراقيين على الاستثمار في دولة الكويت.

ولابد لكل من العراق و دولة الكويت إدراك حقيقة أن الجوار الجغرافي والروابط التاريخية والحضارية والعلاقات العشائرية والقبلية والأواصر الاجتماعية من الزواج والمصاهرة والنسب والقرابة منذ عقود طويلة عبر التاريخ لا يمكن لهما بأي حال من الأحوال سو اء جاءت هذه الحكومة أو تلك، أن يبقيا البلدين على طول المدى في حالة تجاذب سياسي وتنافس اقتصادي وتوتر حدودي وخلاف مالي، و على البلدين أن يدركا معاً التطورات الخطيرة المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي مع هبوب رياح ما يعرف اليوم بالربيع العربي والذي يحمل في طياته مفاجآت لا تستثنى أحدا من الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة وربما منطقة الخليج العر بي ليست ببعيدة عنها. وهذا يتطلب إقامة علاقات إقليمية ودولية مستقرة بالنسبة للعراق و دولة الكويتوالتفرغ لمعالجة الملفات الداخلية لهما والتي هي أكثر أهمية وا لحاحا في الوقت الراهن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2) **دراسة الشايجي، عبد الله خليفة** (2005) **بعنوان** : "**نظرة استشرافية: العلاقات الكويتية – العراقية: قراءة كويتية**". هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية العراقية من وجهة نظر كويتية حيث أكدت الدراسة على أن سقوط النظام العراقي السابق قد جلب الارتياح والبهجة للكثير من الكويتيين سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي بعدما زال أكبر تهديد للأمن الوطني والاستقرار الكويتي، وقد قدمت دولة الكويت دعماً استراتيجياً ولوجستياً للقوات الأمريكية وسمحت لقوات التحالف باستخدام قواعدها الجوية وموانئها البحرية، إضافة إلى القواعد البرية.

وبالوقت ذاته كانت دولة الكويت أيضاً من أوائل الدول التي قدمت الدعم والمعونة للشعب العراقي فور سقوط نظام صدام حسين السابق خاصة في المحافظات العراقية الجنوبية. كما قدمت عبر مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية 2003 ما مجموعه مليار ونصف المليار دولار. ومع أن قرار مجلس الأمن 1483 الصادر في 22-5-2003 قد خفض نسبة ما يستقطع من مبيعات النفط العراقي لصندوق التعويضات للدول المتضررة من الغزو العراقي لدولة الكويت إلى 5 % بعد أن كان 25 %، إلا أن دولة الكويت رحبت بذلك القرار ولم تعارضه، رغم أن ذلك سيقلص ويطيل المدة الزمنية لسداد التعويضات المستحقة على العراق لدولة الكويت.

3) **دراسة النداوي، خضير عباس** (2009) **بعنوان** : "**الخلافات العراقية- الكويتية: الجذور، المواقف، الخيارات**". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة الخلافات العراقية – الكويتية حيث ترى أن ظاهرة الخلافات بين العراق والكويت تستأثر بإرثتاريخي متراكم فُرضت غالبية فصوله من أطراف خارجية، ويرجع في جذوره الى نهايات القرن التاسع عشر وا لى بدايات القرن العشرين، وبخاصة عندما تيقنت الدول الكبرى آنذاك والمتمثلة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بوجود النفط وبكميات هائلة في كلا البلدين. وقد أفرزت تطورات حرب الخليج الثانية عام 1991 وكذلك حرب الخليج الثالثة عام 2003 والتي أدت إلى احتلال العراق من قبل الولايات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتحدة الأمريكية، استمرار العديد من المشاكل الخلافية بين العراق و دولة الكويت دون حل جذري، والتي يمكن إيجازها بالآتي: ترسيم الحدود،و الحقول النفطية المشتركة،و التعويضات المالية العراقية للكويت،و الديون الكويتية للعراق، والأسرى والمفقودون.

وخلصت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من تعقيدات المواقف بين الدولتين إلا أن الخلافات العراقية – الكويتية، ليست الأولى من نو عها في تاريخ العلاقات الدولية ، ولا هي بالحالة المستعصية، وا مكانية حلها تتاح عندما تتوافر النوايا الحقيقية لدى طرفي النزاع، مع تأثير المداخلات الإقليمية والدولية. وبإجراء تقويم موضوعي لسلبيات وايجابيات ظاهرة الخلافات الكويتية العراقية، ستبرز حتمية القناعة الراسخة باتباع ما يحقق الإيجابيات والشروع بعصر جديد يراعي مصلحة الشعبين ويتجاوز رواسب الماضي.

4) **دراسة العنزي، ابتسام** (2011) **بعنوان** : " **العلاقات الكويتية العراقية**:1990-2010".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات بين البلدين ومحددات وثوابت هذه العلاقة خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2010 وتحديد أهم المتغيرات أو العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق بعد عام 1990.

وتوصلت الدراسة الى أنه وعلى الرغم من أن جميع الخلافات والمعوقات القائمة والمتوقعة في مسار العلاقات الكويتية العراقية، فإنه من الثابت أن حقيقة الجوار بين البلدين تجعل كلا منهما بحاجة لعلاقات تعاونية مع الآخر، وتجعل دولة الكويت تحديدا معنية باستقرار الأوضاع بالعراق سواء ما يتعلق بالناحية الأمنية أو بطبيعة الحكم أو بالعلاقة بين الطوائف والجماعات العراقية وهى كلها أمور تؤثر حتما على الأمن القومي الكويتي، ومن ثم تتطلب حداً أدنى من التعاون والتنسيق السياسي بين البلدين لتحجيم التداعيات السلبية على دولة الكويت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5) **دراسة السويدان، صابر (2011) بعنوان : "مستقبل العلاقات العراقية- الكويتية"**. هدفت هذه الدر اسة إلى تقديم رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية العراقية، حيث ترى الدراسة أنه بعيداً عن المعارك الإعلامية ولغة التهديد وتضارب المصالح بأن العلاقة الكويتية العراقية يمكن أن تتحسن بسهولة ويسر إذا ما توفر للطرفين إمكانية الحوار العقلاني والابتعاد عن التصريحات، وتفضيل إرسال أسس المصلحة العامة ، ويمكن وضع خريطة طريق لتحسين وتطوير العلاقات الكويتية-العراقية على النحو التالي:

1- إنهاء ملف المفقودين الكويتيين بصفة نهائية عبر توفير كافة المعلومات لغلق هذا الملف الإنساني نظرا لحساسيته للكثير من العلاقات الكويتية.

2- الانتهاء من صيانة العلامات الحدودية البرية من قبل العراق.

3- البدء في تطبيق منظور المنطقة الاقتصادية المشتركة، سيمثل فورة اقتصادية كبيرة ستنعكس ايجابيا على البلدين.

4- إنهاء قضايا الأمن البيئي سواء في منطقة خور عبدالله عبر مساهمة دولة الكويت في تنظيف الممر المائي المشترك من بقايا حطام السفن، أو في قيام العراق بتنظيف شط العرب لتفادي استمرار تلويث شمال الخليج.

5- ستشكل السياحة الدينية والسياحية العادية في أماكن مختلفة من العراق خاصة في المدن مثل البصرة والنجف وكربلاء وكردستان العراق باباً جديداً لتدفق رؤوس الأموال عبر الاستثمار العام أو الخاص، كما ستشكل فرصة للعراق لتطوير منشآته السياحة والعادية.

6- يمكن للبلدين دراسة استخدام الحقول النفطية الحدودية المشتركة بطريقة مفيدة لهما.

6) **دراسة عواد، عامر هاشم (2011) بعنوان : "العلاقات العراقية- الكويتية وحدود التأثر بالعامل الدولي: دراسة في تأثير الدور الأمريكي"**. هدفت هذه الدراسة إلى تناول أثر الحرب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأمريكية على العراق على العلاقات الكويتية العراقية حيث شكلت الحرب ونتائجها عاملا سلبيا في العلاقات بين العراق والمنظومة الخليجية لا سيما دولة الكويت التي لا تزال ملفات كثيرة عالقة معها إلى يومنا هذا أبرزها ملفات الحدود والمفقودين والديون على العراق وما ترتب على ذلك كله من إبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، على أساس أن العراق لم يلتزم بالقرارات الدولية وبالتالي فلا بد من إبقائه تحت باب العقوبات، أي تحت الفصل السابع، وهو الموضوع الذي ركزت عليه الدراسة بوصفه نموذجاً لحدود تأثير الدور الأمريكي المفترض على العلاقات الكويتية العراقية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه كان لهذا العامل دور كبير في التأثير على العلاقات الكويتية العراقيةإذا ما أراد المخطط السياسي العراقي أن يتحرك بطريقة مدروسة ، فيجب عليه أن يتحرك باتجاه دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد، وذلك لأنه من المعلوم أن وضع العراق تحت وصاية الفصل السابع جاء بسبب دولة الكويت، واستمرت الأخيرة بدور سلبي للغاية تجاه العراق حتى اليوم. بل إن دولة الكويت تلجأ لعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إبقاء الوضع كما هو في العراق وخاصة فيما يتعلق بالفصل السابع بحجج واهية كثيرة أهمها أن العراق لم يحل الملفات العالقة معها. وهنا تقع على صانع القرار العراقي مسؤولية إقناع الكويتيين بضرورة انتهاج سياسات جديدة، فالعراق لم يعد يشكل تهديدا لدولة الكويت على الإطلاق، كما أن بقاء بعض الملفات دون حلول لن يخدم مصالح البلدين. ومثلما يستخدم الكويتيون علاقاتهم المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، على المسؤولين العراقيين أيضا أن يلجؤوا لذلك، فالعلاقات العراقية- الأمريكية ليست أقل ميزة منها عن العلاقات الأمريكية- الكويتية، إلا إذا تراجع الدور العراقي في نظر المخطط الاستراتيجي الأمريكي عما كان الحال عليه بعد الاحتلال عام2003.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7) **دراسة شهاب، أحمد** (2011) **بعنوان : "الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية- الكويتية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بمستقبل العلاقات الكويتية العراقية والتي تنظر إليها الدراسة على أنها لم تكن في أفضل حالاتها مع عراق صدام حسين.بل تثبت الوقائع المختلفة أن العراق مثّل العقدة الأكبر لدولة الكويت طوال فترة سيطرة حزب البعث على حكم العراق، حيث تتحرك العلاقة بين مد وجزر، وظل التوتر سيد المشهد السياسي والأمني إلى أن توج باجتياح العراق الشامل للأراضي الكويتية، واعتدائه السافر على سيادتها الوطنية. على أن هذه الصورة تبدلت بشكل جذري بعد سقوط النظام السابق، وقيام حكومة ديمقراطية منتخبة جديدة، ويظهر أن آثار الغزو العراقي وتداعياته التي اُعتبرت أسوأ حدث مر على المنطقة العربية خلال القرن الماضي أخذت بالتلاشي تدريجيا، ليحل محلها علاقة تقوم على أساس التعاون والشراكة بين البلدين.

وتوصلت الدراسة إلى أنه وفقاً للتصور الجديد لتاريخ وحاضر العلاقات الكويتية العراقية، يلاحظ أن العلاقة المستقبلية بين البلدين تتحرك بشكل مطرد نحو المزيد من الترابط والتعاون على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتبين القراءة المتفحصة لبيئات التقارب بين البلدين إمكانية تطوير العلاقة، على الرغم من الاعتراف المسبق باستمرار غياب رؤية استراتيجية مشتركة للعلاقات، والتأكيد على ضرورة الاضلاع بهذه المهمة من قبل الجهات المعنية في الدولتين ، والاستعانة برأي مراكز الخبرة والدراسات ودفعها في هذا الاتجاه. ومن الطبيعي ان تظل الهواجس حاضرة في سماء العلاقات الكويتية العراقية، لاسيما بعد سنوات مريرة من المعاناة والاضراب السياسي والأمني بين البلدين، بعد أحداث غزو النظام العراقي السابق لدولة الكويت، وانطلاق القوات الأمريكية من الأراضي الكويتية لإسقاط نظام البعث، لكن الكفة حسب المعطيات السياسية والاقتصادية والحقائق الجغرافية والثقافية تميل لصالح تعزيز العلاقات وتطوير وسائل التعاون بين البلدين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8) **دراسة خليفة، حسين علاوي (2011) بعنوان : "العلاقات العراقية- الكويتية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية"**. هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية العراقية انطلاقاً من ضرورة أن تكون العلاقات الكويتية العراقية علاقات خلاقة للعمق الاستراتيجي بين البلدين، وأن تكون علاقات تكاملية في الأداء من حيث الغاية والهدف والوسيلة لأن القدر أكبر من الفرصة. وترى الدراسة إن الأمن الخليجي في مطلع العقد الثاني يرتكز على مجموعة من التحديات منها تحدي استقرار العراق وانعكاسه على فاعلية الأداء في العلاقات الكويتية العراقية. ومن هنا يلاحظ أن هنالك ضرورة لاستقراء واقع العلاقات الكويتية العراقية خلال المرحلة الحالية.

وخلصت الدراسة إلى أنه من خلال استقراء كل مشهد مستقبلي يلاحظ أن المشهد المرجح للعلاقات الكويتية العراقية هو مشهد الأزمة الراكدة نتيجة توافر البيئة الإقليمية الدافعة بهذا الاتجاه أولا والعامل النفسي وتأثيره في منظومة صنع الفعل الاستراتيجي من قبل دولة الكويت باتجاه العراق، كما ان القوى الدولية والإقليمية ترغب في تقييد قدرات العراق الصاعدة لحين تأمين مصالحها الاستراتيجية في العراق سواء من حيث الوجود العسكري المباشر أو من حيث الاستثمارات ، وهذا ما جعل المشهد الحالي عنوان للسنوات الخمس القادمة 2011-2016، في حين أن مشهد العراق المستقبلي سينتقل نحو المشهد الثاني وهو مشهد الانفراج المتصاعد نتيجة توافر البيئة الإقليمية وتحسن مدركات النظام السياسي للدولتين، وهذا ما دفع الباحث الى ضرورة تفعيل التلاقح الثقافي الذي سيجعل البلدين يتجهان نحو مرحلة جديدة من أداء العلاقات البينية الكويتية العراقية، وبناء معاهدة استراتيجية طويلة الأمد للتعاون بين البلدين، والعمل على تأجير جزيرة وربة وبوبيان لمدة 99 عاماً ، مما سيخفض من هواجس العراق، كما أن تعزيز الاستثمارات الكويتية في العراق سيكون دليلا على تعزيز العلاقات الكويتية العراقية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

9) **دراسة الطراح، علي احمد** (2011) **بعنوان** : "**مستقبل العلاقات الكويتية- العراقية واضطرابات الربيع العربي**". هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الوضع الراهن في العلاقات الكويتية العراقية ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذه العلاقة حيث أن الخلافات الكويتية العراقية لها جذورها التاريخية، وهي ليست مرتبطة فقط بنظام صدام حسين، فهي خلافات تو ارثها النظام السياسي العراقي منذ استقلال دولة الكويت، وترتفع حدتها وتنخفض وفقا للظروف الإقليمية، فالخلاف الحالي بين الدولتين والذي يتوجه نحو التصعيد من قبل العراق وخصوصا بعد إعلان الحكومة العراقية إغلاقها منفذ صفوان لكي تضغط على دولة الكويت وتدفعها نحو وقف مشروع بناء ميناء مبارك الكبير، لا يعكس مصالح عراقية بحته حيث يبدو أن تشابك المعادلة السورية الإيرانية له بصماته في طبيعة النزاع الذي تشهده الدولتين، فدولة الكويت من حقها القانوني بناء ما تشاء على أراضيها.

وخلصت الدراسة إلى أن العراق يشهد انفلاتاً غير مسبوق ينذر بالخطر على مستقبله، فهو يدخل في دوامة الصراع المقيت الفاقد للهدف، وتتحول فيه معركة محاربة الفساد إلى معركة ضد الوطن، فحالات التمرد والتهم المتبادلة وتراشق الحجارة هي دلالة على حالة الفوضى العارمة التي عمت وخيمت عليه. والمراقب يلاحظ حالة التدهور العامة، فالدعوات الشابة لا تتجه نحو بناء المجتمع ومقاومة الانحدار بقدر ما تلتصق بالسياسة وتنحو نحو رغبة الثأر من رموز النظام السابق ويطفو عليها طعم الثأر، وهي حالة تعبر عن عدم فهم لمغزى الثورة والتحول نحو الديمقراطية. فيلاحظ أن البلدين دولة الكويت والعراق عليهما مسؤولية في تطوير العلاقات وا ٍنضاجها نحو خدمة مصلحة الإقليم الخليجي وهي فرصة للدولتين بأن يتخلصا من الإرث التاريخي الذي لوث علاقتهما وينظرا إلى المستقبل بنظرة تفاؤل وخصوصاً أن المنطقة العربية تعيش حالة مخاض ولعل تجربة العراق الديمقراطية تتحول إلى مثال يفرض نفسه على الواقع العربي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً : الدراسات السابقة الأجنبية

1) **دراسة كرم، جاسم (Karam, 2005) بعنوان : (The Boundary Dispute between Kuwait and Iraq: An Endless Dilemma.) " النزاع الحدودي بين العراق ودولة الكويت: المعضلة التي لا تنتهي"**. ناقشت هذه الدراسة النزاع الحدودي بين دولة الكويت والعراق، وركزت على مساعي العراق للحصول على منفذ بحري على الخليج العربي، إضافة إلى النزاع بين البلدين حول التعويضات التي تطالب بها الحكومة الكويتية من العراق، وموضوع الخلاف الحدودي بشكل عام حيث كانت العراق دوماً تطالب بضم دولة الكويت، والآن يطالب النظام الجديد في العراق والذي تولى الحكم بعد سقوط نظام صدام حسين بتعديل الحدود الكويتية العراقية بما يضمن وصول الحدود العراقية إلى منطقة الخليج العربي.

وتشير الدراسة إلى أن النظام الجديد في العراق بدأ يعلن رفضه لترسيم الحدود الذي أقرته الأمم المتحدة بعد انتهاء الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام 1991، والذي اعتبره البعض حلاً عادلاً لأزمة الحدود بين البلدين والتي تعود إلى القرن الثامن عشر، ولكن العراق يرفض هذا الترسيم بحجة انه أفقده أجزاء مهمة من أراضيه وخصوصاً تلك الأراضي المطلة على الخليج العربي.

2) **دراسة القناعي، مها (Alkenaee, 2011) بعنوان : (The Boundary Dispute Between (Kuwait And IRAQ: Has It Subsided? "النزاع الحدودي بين الكويت والعراق: هل انتهى؟"** . هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ثلاث مهمات،بدايةً إلى بيان أن دولة الكويت لم تكن جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وبالتالي فإنها لم تكن تشكل دولة واحدة مع العراق أو جزء منه. وثانياً مناقشة العلاقات التاريخية المتوترة بين العراق ودولة الكويت منذ استقلال العراق عام 1932، والتي تسببت على الدوام بتدخل القوى العسكرية الكبرى في المنطقة وذلك نظراً للأهمية الاستراتيجية لدولة لكويت وخصوصاً منذ اكتشاف النفط. وثالثاً توضيح مستقبل العلاقات الكويتية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العراقية في ظل التغيرات الكبيرة في العراق منذ اسقاط نظام صدام حسين وحزب البعث عام 2003، إلى جانب كل ذلك تنامي القوة العسكرية الإيرانية في الخليج.

وخلصت الدراسة إلى أن المستقبل سيشهد نمطاً جديداً من العلاقات بين العراق ودولة الكويت وذلك لأن نظام الحكم الجديد في العراق لديه أولويات مختلفة في علاقاته مع دول الجوار وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى أنه نظام ديمقراطي ويختلف عن سابقه. كما أن حالة الضعف التي يعاني منها **لعراق** لن تسمح له بتهديد جيرانه في المستقبل المنظور.

3) **دراسة محرري تقرير الشرق الأوسط (Middle East Reporter, 2011) بعنوان: (IRAQ-KUWAIT)** "**العراق- الكويت**". هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة التزامات الحكومة العراقية الجديدة بالعمل مع دولة الكويت على تسوية المنازعات الحدودية بين البلدين، إضافة إلى تسوية قضية المديونية، وترى الدراسة أن التحسن الواضح في العلاقات الكويتية العراقية حالياً يجعل الطريق سالكاً لتطوير حلول مشتركة ومرضية للأزمات بين البلدين،وخصوصاً بعد إقامة السفارة الكويتية في العراق، وحضور وزير الخارجية العراقي هوشار زيباري مع السفير الكويتي في بغداد لحفل رفع العلم الكويتي على السفارة الجديدة. وهو الأمر الذي يرى فيه المراقبون نهاية لحقبة من الصراع بين دولة الكويت والعراق والتي بدأت بعد احتلال النظام العراقي ورئيسه صدام حسين السابق لدولة الكويت عام 1990.

4) **دراسة الحمد، رائد (Al-Hamid, 2012) بعنوان : (The American withdrawal from Iraq: ways and means for remaining behind,)** "**الانسحاب الأمريكي من العراق: الطرق والوسائل لنسيان الماضي**". هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام 2011، وترى الدراسة أن هذا الانسحاب جاء نتيجة لتطبيق خطة استراتيجية أمريكية تتضمن تفادي الخسائر اليومية التي تتعرض لها القوات الأمريكية في العراق نتيجة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للمقاومة المسلحة التي تنتهجها القوى السنية في العراق إلى جانب الميليشيات المسلحة التابعة لمنظمة القاعدة، إضافة إلى تعزيز الوجود الأمريكي في أفغانستان كقاعدة عسكرية أمريكية متقدمة في آسيا للحرب على الإرهاب. وعلى الرغم من الانسحاب الأمريكي الرسمي من العراق، فإن الوجود العسكري لا زال موجوداً بمظاهر عديدة مما يسمح للولايات المتحدة بالتأثير على السياسات التي ينتهجها النظام الجديد في العراق سواء في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية أو في علاقاته مع دول الجوار ومنها دولة الكويت بطبيعة الحال.

- الدراسة الحالية وما تتميز به عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تحاول تقديم دراسة أكاديمية متكاملة حول الواقع الراهن للعلاقات الكويتية العراقية سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو القانوني وخصوصاً منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى انسحابه منه وكذلك تقديم رؤية مستقبلية لهذه العلاقات، وهو الأمر الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة، حيث يلاحظ اقتصار الدراسات السابقة في إلقاء الضوء على مراحل معينة من تطور العلاقات الكويتية العراقية أو أنها تتناول قضايا معينة سواء سياسية أو اقتصادية في هذه العلاقات، أو خلافات حول محاور معينة بين البلدين.

ج) منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة، لدراسة تطور وواقع العلاقات الكويتية العراقية، وتقييم المعلومات من أجل الوصول إلى نتائج من شأنها أن تفيد في اختبار فرضية الدراسة، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي أيضاً لتحليل واقع ومستقبل العلاقات الكويتية العراقيةوأخيراً تم اللجوء إلى منهج صنع القر ار لتحليل سياسات صانعي القرار في كل من دولة الكويت والعراق تجاه القضايا الإشكالية العالقة بين البلدين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

واقع العلاقات الكويتية العراقية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

واقع العلاقات الكويتية العراقية

تمثل العلاقات والروابط بين دولة الكويت والعراق حالة معقدة وملتبسة على صعيد العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ورغم أن الانطباع السائد بأن الخلاف بين الدولتين ما هو إلا خلاف حدودي يمكن تسويته في ظل القوانين الدولية ومن خلال اتفاقيات ثنائية أو جماعية، إلا أن الواقع يشير إلى أن طبيعة العلاقات بين البلدين تعتبر طبيعة متعددة الأوجه ومركبة ومعقدة بشكل كبير، إذ أنها قادت إلى الدخول في العديد من الأزمات بين البلدين وفي أكثر من مرة إلى مواجهات على المستويين الإقليمي والعالمي كما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991.

وبعد سقوط النظام العراقي عام 2003، اعتقد الكثير من المحللين أن الخلافات الكويتية العراقية قد تنتهي إلى الأبد في ظل قيام حكومة مدنية في العراق تلتزم بحسن الجوار مع دولة الكويت، وخصوصاً أن العديد من القادة العراقيين السياسيين الجدد كانوا يتمتعون بعلاقات صداقة جيدة مع القيادة الكويتية، إلا الواقع الذي عاشته العلاقات الكويتية العراقية منذ سقوط النظام العراقي والاحتلال الأمريكي للعراق منذ أبريل عام 2003 لم يظهر الكثير من الإشارات الإيجابية المرجوة، بل أن العلاقات بين البلدين دخلت في اكثر من مأزق خلال هذه الفترة (بن صقر، 2011: 4).

ومن خلال هذا الفصل تم تحديد أهم ملامح الواقع التي تعيشها العلاقات الكويتية العراقية منذ انهيار النظام العراقي عام 2003 ووقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي، وحتى نهاية هذا الاحتلال مع انسحاب الجيش الأمريكي من العراق في ديسمبر عام 2011. وذلك من خلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التعرف على أهم القضايا الإشكالية التي تعيشها هذه العلاقات وأهم التطورات التي شهدتها خلال هذه الفترة.

يتناول هذا الفصل واقع العلاقات الكويتية العراقية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تطور العلاقات الكويتية العراقية 2003-2011

المبحث الثاني: القضايا الإشكالية في العلاقات الكويتية العراقية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول

تطورات العلاقات الكويتية العراقية 2003-2012

بعد الاحتلال الأمريكي، أعربت دولة الكويت عن دعمها وتأييدها للحكومات العراقية التي تشكلت بعد عام 2003 ، وقيام رؤساء هذه الحكومات بزيارة دولة الكويت، بهدف تعزيز علاقات البلدين، فضلا عن استضافتها ومشاركتها في العديد من المؤتمرات والاجتماعات لدول جوار العراق التي عقدت لدعم ومساعدة العراق في محاولة لإعادة الأمن والاستقرار إليه، وتمكينه من تجاوز أوضاعه الراهنة. كما شهدت الساحة العراقية نشاط بعض الشركات الكويتية في مجالي الاتصالات والطاقة، بهدف تعزيز علاقات البلدين الاقتصادية. مع ذلك ورغم التطور الذي شهدته العلاقات بين البلدين بعد عام 2003 ، فإنها ظلت متأثرة بتراكمات المرحلة السابقة في ظل وجود واستمرار القضايا العالقة بينهما (العبيدي، 2008: 1).

وقد قامت دولة الكويت منذ بداية النظام الجديد في العراق بالدعوة إلى إغلاق الملفات العالقة بين البلدين، وضرورة دعم استقرار العراق بعيداً عن تدخل الأطراف الإقليمية، وطلبت من بعض الدول المجاورة للعراق وقف العبث بالأمن العراقي ورفض تقسيم العراق والبدء مباشرة بالعودة إلى الأوضاع الطبيعية، وكبادرة حسن نية بعد سقوط النظام العراقي، قامت دولة الكويت بفتح أبواب المساعدات للعراق في العديد من المجالات، كما استضافت الكويت عدة مؤتمرات لبحث العلاقة بين البلدين (السويدان، 2011: 27).

وفي يوليو 2004 تشكلت أول حكومة عراقية برئاسة إياد علاوي، وجاء تشكيل هذه الحكومة برعاية وإشراف من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. واكتسبت الشرعية بموجب قرار صدر عن مجلس الأمن الدولي أعترف بها كحكومة مؤقتة. وقد رحبت دولة الكويت وبشكل رسمي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بهذه الحكومة، لاسيما بعد اعتراف الأمم المتحدة بشرعيتها وأعربت بعدها وعن طريق وزارة الخارجية عن رغبتها في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق الذي أكد بدوره ترحيبه بقرار الحكومة الكويتية (الشايجي، 2005: 21).

وكخطوة أولى لطي صفحة الماضي، وتجاوز تراكماتها، وفتح صفحة جديدة مع دولة الكويت، قام رئيس الحكومة المؤقتة إياد علاوي، بزيارة دولة الكويت في أغسطس عام 2004 ، التقى خلالها بأمير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح، ورئيس حكومتها صباح الأحمد الصباح، وأجرى علاوي خلال زيارته مباحثات مع المسؤولين الكويتيين، تناولت القضايا العالقة بين البلدين، لاسيما قضايا الحدود والديون والمفقودين، فضلا عن القضايا الأمنية والاقتصادية الأخرى، وكان من نتائج هذه الزيارة، الاتفاق على استئناف العلاقات بين البلدين بعد انقطاع استمر أربعة عشر عاماً (العبيدي، 2008: 4).

وتعزيزا لجهود الحكومة العراقية الهادفة لتطبيع العلاقات مع دولة الكويت، قام الرئيس العراقي غازي الياور بزيارة دولة الكويت في أكتوبر من العام 2004، وقد استغرقت الزيارة يومين، التقى خلالها بأمير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح وعدد من المسؤولين الكويتيين، وبحث معهم العلاقات بين البلدين والعلاقات الإقليمية ومسالة الديون والتعويضات والدعم الاقتصادي الكويتي للعراق (صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9471، 2 /11/ 2004).

وعلى أثر فشل القوات الأمريكية في السيطرة ومعالجة الأوضاع، واستمرار تراجع الحالة الأمنية وعدم استقرارها، والقلق من انعكاس تلك الأوضاع على دولة الكويت، ودعما من الأخيرة للحكومة العراقية المؤقتة، شاركت الكويت في اجتماع دول جوار العراق الذي عقد في القاهرة في 11 يوليو 2004، كما استضافت دولة الكويت المؤتمر الأول لدول الجوار الجغرافي للعراق في أكتوبر 2004 (صحيفة القبس، العدد 11279، 2004/11/1) .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ودعماً للحكومة العراقية المؤقتة، وتعزيزا لعلاقات البلدين، وقعت دولة الكويت مع العراق في ديسمبر 2004، على اتفاق يقضي بتزويد دولة الكويت العراق بمادتي البنزين والديزل، مقابل تزويد العراق دولة الكويت بالغاز، وقد بلغت قيمة هذا الاتفاق ما يقرب من 870 مليون دولار، كما وقّع الجانبان بعد ذلك مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون العلمي والثقافي بينهما (العبيدي، 2008: 6).

وبعد إجراء اول انتخابات عراقية في يناير 2005، رحبت دولة الكويت بنتائج هذه الانتخابات، وقال رئيس الوزراء الكويتي (آنذاك) الشيخ صباح الأحمد الصباح " نتطلع إلى أن تسهم هذه الخطوة في توحيد صفوف الشعب العراقي وتوجيه جميع طاقاته نحو البناء والتعمير وتلبية متطلبات الأمن و التنمية"، كما أشاد مجلس الأمة الكويتي بالانتخابات العراقية ونتائجها، وشدد على أهمية مضاعفة الحكومة الجديدة لجهودها في إعادة إعمار البلاد وبناء النظام السياسي (وكالة الأنباء الكويتية، 24 فبراير 2005).

وبعد شهر واحد من تشكيل الحكومة التي ترأسها إبراهيم الجعفري، قام الأخير برفقة وفد عراقي كبير بزيارة دولة الكويت في 18 يوليو 2005، حيث استقبل من قبل رئيس الوزراء الكويتي صباح الأحمد الصباح، ووصفت الزيارة من قبل الجانب الكويتي بالتاريخية، لأنها أول زيارة لرئيس وزراء عراقي منتخب من الشعب العراقي لدولة لكويت، وأجرى الجعفري خلال زيارته مباحثات مع المسؤولين الكويتيين تناولت القضايا العالقة بين البلدين لاسيما قضيتي الحدود والديون بين البلدين، وكيفية تجاوز تراكمات المرحلة الماضية، وسبل تطوير العلاقات بين العراق و دولة الكويت، كما التقى الجعفري ببعض رجال الأعمال الكويتيين وحثهم على أهمية وضرورة الاستثمار في العراق، وأكد رئيس الحكومة العراقية على أهمية تطبيع العلاقات الكويتية العراقية، وفي معرض تقييمه للعلاقات بين البلدين، قال" ان العلاقات تسير باتجاه ايجابي نحو الأفضل" (صحيفة القبس، العدد 11505، 2005/6/19).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ورغم تأكيد الجانبان العراقي والكويتي على أهمية بناء علاقات جديدة قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل، فان هذه العلاقات الجديدة واجهت أزمة في عهد إبراهيم الجعفري، وتحديدا في شهر يوليو من عام 2005، عندما تجاوزت دولة الكويت الحدود العراقية بحجة إقامة حاجز حديدي، لحماية الكويت من الأوضاع التي يشهدها العراق. وقد أثار هذا الحدث ردود فعل عراقية على المستويين الرسمي والشعبي تمثلت بتنديد بعض أعضاء مجلس النواب العراقي بالتجاوز الكويتي على أراضي العراق ومياهه الإقليمية، بل طالب بعض أعضاء المجلس بإعادة النظر بالاتفاقيات الحدودية والترسيم الذي أقر بعد عام 1990 (العبيدي، 2008: 7).

وبعد تشكيل الحكومة العراقية الدائمة برئاسة نوري المالكي في أبريل من عام 2006 ، رحبت دولة الكويت بها، ووجهت بعدها دعوة رسمية إلى رئيس الحكومة العراقية الجديد، الذي لبى بدوره هذه الدعوة، وقام بزيارة دولة الكويت في شهر يوليو 2006 . وأجرى المالكي مباحثات مع القادة والمسؤولين الكويتيين تناولت القضايا السياسية والاقتصادية بين البلدين، ووصف المالكي هذه المباحثات بالإيجابية، وكانت الكويت قبل هذه الزيارة، قد أعربت عن نيتها في تخفيض ديونها المستحقة بذمة الخطوط الجوية العراقية، والبالغة أكثر من 200 مليون دولار، وأكدت استعدادها لفتح أول خط جوي مع العراق بعد توقف دام أكثر من 17 عاما، مما سيساهم في تعميق العلاقات التجارية بين البلدين (صحيفة القبس، العدد 11906، 2006/7/26).

وفي إطار مساعي النظام العراقي الجديد الهادفة لتعزيز وتطوير العلاقات مع دولة الكويت، قام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وبرفقة وفد رفيع المستوى، بزيارة رسمية إلى دولة الكويت في الخامس من شهر شباط/فبراير 2007 ، وقد بحث الهاشمي مع أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح القضايا ذات الاهتمام المشترك، وسبلتعز يز العلاقات بين البلدين، دون

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مناقشة قضية الديون والتعويضات بسبب الرفض والمعارضة الشديدين من قبل مجلس الأمة الكويتي لإسقاط هذه الديون (العبيدي، 2008: 12-13).

ومنذ منتصف عام 2009 بدأ يظهر اتجاه سياسي في العراق يحمل دولة الكويت مسؤولية الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد تبناه مجموعة من البرلمانيين العراقيين الذي طرحوا مشروع يطالب بتعويضات من الكويت لكونها شريكاً أساسياً في عملية الغزو والاحتلال الأمريكي غير الشرعي للعراق، وكون دولة الكويت مسؤولة بشكل مباشر عن الدمار المادي والبشري الذي أصاب العراق منذ عام 2003، والذي يقدر بمئات المليارات من الدولارات، وقد ظهر هذا الاتجاه كاتجاه مضاد للمطالب الكويتية بديونها على العراق والتعويضات التي تطالب بها عن الاحتلال العراقي لدولة لكويت عام 1990 (بن صقر، 2011: 5).

أزمة ميناء مبارك الكبير والعلاقات الكويتية العراقية

تمتلك دولة الكويت سواحل طويلة على الخليج العربي يبلغ طولها نحو (500) كم مقارنة بسواحل العراق التي لا تتجاوز (50) كم فقط، وتمتلك دولة الكويت خمسة موانئ على الخليج العربي، واختارت منطقة جزيرة بوبيان التي لا تبعد عن الحدود العراقية سوى 1950 متراً فقط لبناء مينائها السادس (مبارك الكبير) وذلك لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية خاصة بها، وكانت وزارة النقل العراقي قد وضعت في ابريل 2010 حجر الأساس لميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة، وبعد عام واحد فقط وتحديداً في أبريل 2011 وضعت الحكومة الكويتية حجر الأساس لبناء ميناء مبارك الكبير وشرعت في بناء الميناء بينما كان العراق لم يبدأ بعد بأعمال الإنشاء في ميناء الفاو (النداوي، 2011).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

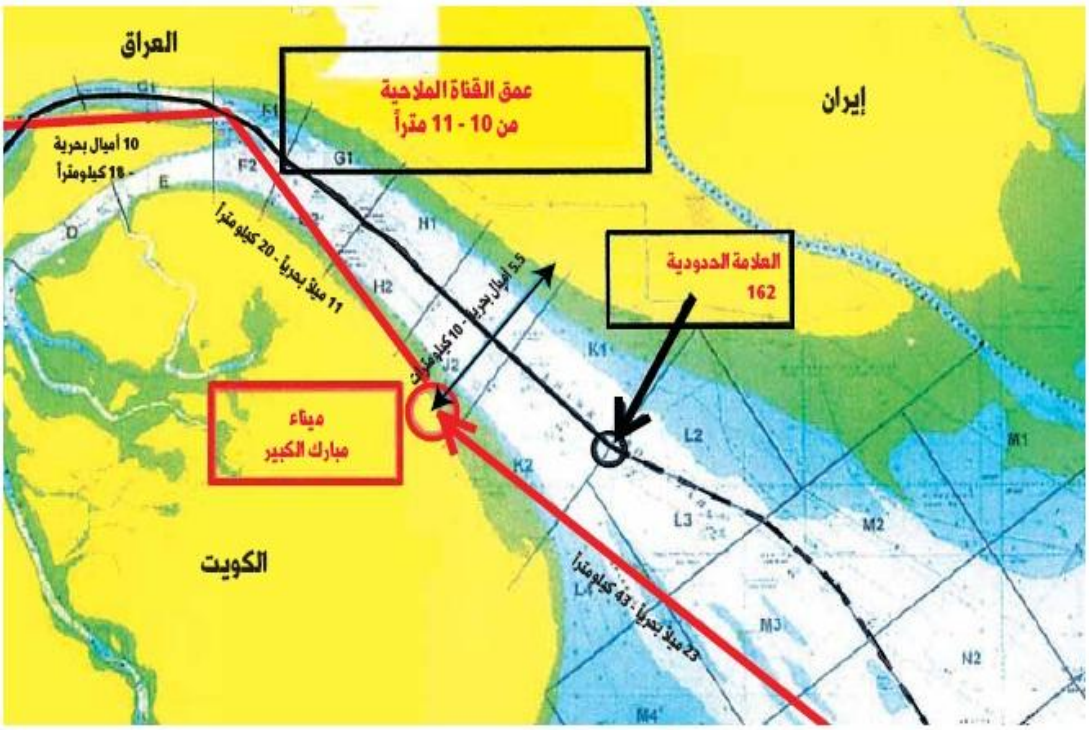

خارطة توضح موقع ميناء مبارك الكبير الكويتي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خارطة ومخطط هندسي لميناء الفاو الكبير العراقي

خارطة ومخطط لميناء الفاو وميناء مبارك

ونتيجة لهذه التطورات شهد عام 2011 حالة سلبية واضحة في العلاقات الكويتية العراقية نتيجة لإعلان دولة الكويت عن نيتها إنشاء ميناء مبارك الكبير، ورغم اعتراض العراق الكبير على هذا المشروع على أساس أنه يضيق من الممرات البحرية المؤدية إلى الموانئ العراقية، إلا أن دولة الكويت أصرت على إكمال المشروع باعتبار أن الميناء يدخل ضمن الأراضي الكويتية، وأنه ينسجم مع قرار الأمم المتحدة رقم 833 بشأن ترسيم الحدود بين البلدين، وزاد من حجم المشكلة وحدة الخلاف بين البلدين، كثرة التصريحات الحكومية والبرلمانية في البلدين وكذلك الحملات الإعلامية المتبادلة (الزيدي، 2011: 22).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتعود فكرة بناء الميناء إلى عام 2004 عندما سارعت الحكومة الكويتية لطرح فكرة بناء هذا الميناء في منطقة جزيرة بوبيان بعد أن ظهرت عدة تصريحات عراقية تطالب دولة الكويت بتأجير جزيرة وربة وجزيرة بوبيان للعراق ليتم توسيع المنافذ البحرية العراقية على الخليج العربي (الخطابي، 2011 : 198).

وقد كان نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي "مضر شوكت" قد طالب في شهر كانون الثاني/ يناير 2004 باستئجار جزيرتي "وربه وبوبيان الكويتيتين" حين قال: "إن المشاكل الكويتية العراقية خلقت من قبل البريطانيين عند تخطيط الحدود حين تم حرمان العراق من منفذ بحري مهم على الخليج العربي، وكل استراتيجي وسياسي عندما يفكّر ينطلق حتماً من مصلحة بلده، ومصلحة العراق أولاً وأخيراً تدفعنا إلىالمطالبة بأن يكون له هذا الممر ّ المائي على الخليج العربي. وهو رالألالذي اعتبرته الكويت تهديداً وتكراراً لسياسات صدّام حسين وعبد الكريم قاسم، ووصّفت مضرشوكت، والمؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه أحمد الجلبي، بأعدّاء الكويت (المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2004: 12).

وتؤكد دولة الكويت إن الإعداد لبناء ميناء مبارك كان مخططاً له منذ عدة سنوات ضمن مشروع مدينة الحرير الضخم ليكون معبراً لكافة أنواع التجارة البينية بين دولة الكويت ودول الخليج والعراق وتركيا، وأن فكرة بناء الميناء كانت أساساً لخدمة العراق ودولة الكويت لكن بعض الجهات في العراق رفضوا استيعاب مثل هذه الحقيقة، إذ أن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري اعترف بتصريح رسمي في 5 سبتمبر 2011 بأن التقرير الفني بخصوص ميناء مبارك الكبير بدد مخاوف العراق، وأن الموافقة سياسية وليست أمنية، إذ كان من ضمن مراحل بناء الميناء إعداده ربطه بجنوب العراق بخطوط سكة حديد، علماً أن الميناء يقع داخل حدود دولة الكويت الدولية ولا يؤثر على سير الملاحة في خور عبد الله وهو الممر المائي الذي يفصل بين البلدين، والذي وافقت دولة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الكويت على مرور كافة السفن والبواخر المتجهة من وا لى العراق من خلاله داخل المياه الإقليمية الكويتية (السويدان، 2011: 27-28).

ولكن العراق يصر على أن أثار ميناء مبارك الضارة التي ستلحق بالعراق تتضح من خلال إعاقة خطوط الملاحة البحرية العراقية، وتقليل أهمية الموانئ العراقي، وتقييد الملاحقة البحري في مينائي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير الذي تحاول العراق إقامته بلا قيمة، وسيجعل من الشريحة البحرية الصغيرة التي تركت للعراق بعد قيام دولة الكويت، أشبه بمستنقع بحري ضحل ومحاصر لا يصلح لأي مشروع، أما العنق الملاحي العراقي البالغ عرضه الآن (4) كم، فسيصبح عرضهن بعد إنجاز ميناء مبارك، فقط كيلو متر واحد. ومن هنا فإن اعتراض العراق ينطلق من أساس أن الكويت اختارت أضيق الأماكن لتنفيذ المشروع، وهو ساحل الفاو الذي يعتبر المنفذ البحري الوحيد للعراق (الخطابي، 2011: 199).

وترى دولة الكويت أن المعارضة العراقية للمشروع تأتي من باب الضغط على الجانب الكويتي لتقديم التسهيلات والتنازلات في شأن القضايا العالقة بين البلدين وخصوصاً قضية التعويضات والديون، كما ترى الكويت أن بعض المعارضين للمشروع يرفضونه من باب الحقوق التاريخية المزعومة للعراق في جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، وتلك الأصوات ما هي إلا امتداد للنهج العراقي السابق في خطاباته السياسية (البابطين، 2011: 33).

تطورات الأزمة والعلاقات الكويتية العراقية

وقد تطورت المواقف الرسمية الكويتية والعراقية إزاء أزمة مشروع ميناء مبارك الكبير بشكل دراماتيكي منذ شهر مايو عام 2005 إذ أعلن وزير النقل العراقي السيد هادي العامري في 25 /5/ 2011، خلال مؤتمر صحفي عقده في محافظة البصرة "بأن قرار الكويت ببناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفاً لقرار مجلس الأمن الدولي 833، إذ إن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي (مؤكداً) أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قر ار مجلس الأمن 833 وفيه ظلم كبير للعراق) وأضاف العامري أنه "إذا تم بناء الميناء وفق التصاميم المذكورة، سيجعل العراق في حل من القرار 833 لمجلس الأمن". (النداوي، 2011/ 38-39):

وفي بداية أغسطس عام 2011 صرح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي "بأن العراق طلب رسمياً من دولة الكويت إيقاف العمل بميناء مبارك إلى حين التأكد من عدم إضراره بالملاحة العراقية، إلا أن الجانب الكويتي لم يرد رسمياً على هذا الطلب، وهدد المالكي بـ (اللجوء إلى الأمم المتحدة وا ٍقامة دعوى قضائية لوقف عمل المشروع في حال ثبت أنه يسبب ضرراً للعراق" (صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد 13186، 2011/8/12).

وخلال الفترة من 14-19 أغسطس 2011 أرسل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي رئيس هيئة المستشارين بمجلس الوزراء العراقي المستشار ثامر الغضبان، على رأس لجنة فنية من الخبراء والمستشارين، إلى دولة الكويت وبتنسيق مباشر مع رئيس الحكومة الكويتية، للاطلاع ميدانياً على مشروع ميناء مبارك الكبير. وقد صرح الغضبان بعد عودته من الكويت "أن اللجنة الفنية أنجزت مهامها وأعدت تقريرها النهائي الذي سيناقش في مجلس الوزراء، وأن قضية مهمة كهذه يجب أن تناقش بشكل مستفيض، وأن اللجنة الفية التي زارت الكويت مؤخراً ليست لها صلاحيات تفاوضية وا ٍنما كانت لجنة فنية مهنية لم تتطرق إلى أي جوانب سياسية" (صحيفة الأنباء الكويتية، العدد 12732، 23 /8/ 2011).

ورفضت دولة الكويت المقترح الذي تقدم به وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية علي الصجري في 22 أغسطس 2011 والذي اقترح بأن يدخل العراق في بناء الميناء على سبيل الاستثمار بنسبة (50 في المائة) من أجل إثبات حسن النوايا ولكي تكون الفائدة مشتركة لكلا البلدين (صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11956، 2011/8/23).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي 26 أغسطس 2011 أُطلقت من محافظة البصرة ثلاث صواريخ نوع (غراد) باتجاه الحدود العراقية-الكويتية المقابلة لجزيرة بوبيان، حيث يقام موقع مشروع ميناء مبارك الكبير، وجاء إطلاق هذه الصواريخ بعد (30) ساعة من تهديد ائتلاف (فرسان دولة القانون) الذي يتزعمه عبدالستار العبوسي، وهو أحد أعضاء ائتلاف دولة القانون. فيما نفى المتحدث باسم وزارة الدفاع العراقية اللواء محمد العسكري استهداف الصواريخ للأراضي الكويتية (صحيفة السياسة الكويتية، العدد 45553، 2011/8/26).

وقد أعقب ذلك تصاعد تصريحات المسؤولين العراقيين بشأن الاستمرار ببناء ميناء مبارك الكبير، والتي اعتبرت من قبل الكويت بكونها (تهديدات عراقية) ومنها على سبيل المثال: ما حذر به القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر بقوله: بأنه في حال أراد الكويتيون شراً فالشر سيقع على رؤوسهم" وجاء الرد الكويتي على لسان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح بقوله: إن هذه التصريحات تشكل خطراً على العراق نفسه لأنها تعيده إلى دائرة الشك بأنه ليس عراقاً جديداً بل عراق صدام حسين، عراق الخداع والغدر، عراق تهديد الأمن الإقليمي" (صحيفة الأنباء الكويتية، العدد 12732، 2011/8/28).

وأعلن وزير النقل العراقي هادي العامري في 2011/9/6: (بأن العراق سيلجأ الى الطرق الدبلوماسية، ومنها غلق منفذ صفوان من أجل الضغط على الكويتيين لتغيير مكان ميناء مبارك المضر بالاقتصاد العراقي)، كما أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي النائب قاسم الأعرجي: "بأن عدد النواب العراقيين الموقعين على تشكيل وفد برلماني عراقي للتوجه للأمم المتحدة للمطالبة بإلغاء قرار مجلس الأمن الدولي (833) قد ارتفع لغاية يوم 2011/9/7 إلى أكثر من (100) نائب". (النداوي، 2011: 38-39).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعموماً فإن الخلاف حول ميناء مبارك الكبير يعكس الخلاف والحذر والشك الذي يحيط بالعلاقات بين الكويت والعراق في وقت ما تزال الذاكرة الكويتية تحفظ مأساة احتلال قوات النظام العراقي السابق للكويت، وما ترتب على هذا الغزو من خسائر مادية، ومشاكل نفسية، وتحسس في العلاقات الثنائية لا يممن إغفالها أو تناسيها، وعلاجها (بن صقر، 2011: 5).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني

القضايا الإشكالية في العلاقات الكويتية العراقية

تعتبر قضية ترسيم الحدود أحد أهم القضايا الإشكالية في العلاقات الكويتية العراقية، وقد كانت هذه الحدود قد تم تحديدها وفق اتفاق بين الحكومة البريطانيةو الدولة العثمانية على رسم خريطة لحدود دولة الكويت عام 1913، واعتبرت بريطانيا تلك الحدود هي حدود دولة الكويت، وأقرت عام 1922م. وفي بداية العشرينات من القرن الماضي كانت مسألة الحدود الكويتية العراقية قد استقرت، لأن البلدين اعتبرا اتفاقية عام 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية حول تحديد الحدود الكويتية هي الأساس للعلاقات بين البلدين (أبو حاكمة، 1984: 345-353).

وفي أعقاب حصول العراق على استقلاله من بريطانيا عام 1932 وانضمامه إلى عصبة الأمم في العام نفسه، تم الاعتراف به من جانبه كدولة ذات سيادة بصحة تعيين الحدود الكويتية-العراقية كما حددتها الاتفاقية عام 1913، ويتضح ذلك في الخطابات المتبادلة بين نوري السعيد رئيس وزراء العراق الأسبق والشيخ أحمد الجابر حاكم دولة الكويت آنذاك من خلال الوكيل البريطاني في دولة الكويت، وذلك بحكم أن دولة الكويت كانت تحت الحماية البريطانية. وبدأت العلاقات السياسية الرسمية بين دولة الكويت والعراق منذ عام 1932 عندما تمت المراسلات بين البلدين حول القضايا المشتركة وخاصة الحدودية (التميمي، 1995: 52).

إلا أن الخلافات الحدودية بين دولة الكويت والعراق ظلت قائمة ومتأزمة خصوصاً في الفترة ما بين عامي 1946 و 1961 بسبب مطالبة العراق بجزيرتي ورية وبوبيان إلى جانب محاولاته ضم دولة الكويت باعتبار أنها جزء من العراق وأن الاستعمار البريطاني فصلها عنه (محبوب، 2011: 40).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتدهورت العلاقات الكويتية العراقية في نهاية الثلاثينات في عهد الملك غازي نتيجة تدخل العراق في شؤون دولة الكويت الداخلية وعدم احترام الاتفاقيات السابقة بين البلدين، إذ بدأت في ذلك العام إذاعة موجهة من القصر الملكي في بغداد (قصر الزهور) بحملة دعائية عنيفة ضد دولة الكويت، كما أوردت بعض الصحف العراقية نبأ عزم العراق ضم دولة الكويت، وأن الملك قد أصدر أوامره بهذا الخصوص، وتدخلت بريطانيا لبحث الموضوع مع رئيس وزراء العراق، وتردد إن الجيش العراقي قد رفض تنفيذ الأوامر، وفي برقية للسفير البريطاني في بغداد موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، جاء ما يفيد بأن الملك لا يقصد مهاجمة دولة الكويت بل الضغط على حاكمها للإذعان لإقامة المؤسسات الليبرالية. وانتهت تلك الأزمة بعد وفاة الملك غازي في عام 1939م، واندلاع الحرب العالمية الثانية (التميمي، 1995: 53-54).

وفي عام 1958 وخلال المباحثات التي كانت جارية بين العراق والأردن لتشكيل الاتحاد الهاشمي، اقترح نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك على بريطانيا منح الاستقلال لدولة الكويت ليتسنى دخولها إلى الاتحاد الهاشمي، إلا أن بريطانيا رفضت، وظلت دولة الكويت محمية بريطانية (النداوي، 2009: 60).

وبعد سقوط النظام الملكي وتولي عبد الكريم قاسم الرئاسة في العراق بعث الشيخ عبد الله السالم في 29 اكتوبر 1960 برسالة إلى رئيس العراق آنذاك عبد الكريم قاسم دعاه فيها إلى مناقشة موضوع الحدود وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على ترسيم الحدود وطبقاً لمراسلات عام 1932، إلا أن العراق لم يرد على هذه الرسالة فبعث الشيخ برسالة أخرى في 3 يناير 1961 للتذكير بدعوته للبدء في محادثات ترسيم الحدود، إلا أن العراق تجاهل هذه الرسائل (العبد القادر، 2000: 41).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد تصاعدت الأزمة بين العراق و دولة الكويت بشكل واضح بعد تبادل المذكرات الخاصة بإعلان الاستقلال الرسمي لدولة الكويت بين الشيخ عبد الله السالم الصباح والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في 19 يونيو 1961، حيث رفض الرئيس العراقي الجديد عبد الكريم قاسم استقلال دولة الكويت وعقد في 25 يونيو 1961- بعد ستة أيام من استقلال دولة الكويت- مؤتمراً صحفياً في وزارة الدفاع العراقية حيث طالب فيه صراحة بضم دولة الكويت إلى العراق مدعياً بما أسماه بالحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت (معوض، 1993: 473) إلا أن تدخل بريطانيا من خلال أرسال قواتها إلى دولة الكويت، وكذلك قيام جامعة الدول العربية بإرسال قوات عسكرية من عدة دول عربية لحماية دولة الكويت حال دون تنفيذ عبد الكريم قاسم لتهديداته في احتلال دولة الكويت (أسيري، 1993: 40).

وفي 4 نوفمبر 1963 تم توقيع اتفاقية في بغداد بين وفد كويتي برئاسة صباح السالم الصباح ولي ّ العهد الكويتي في حينه، مع رئيس الوزراء العراقي أحمد حسن البكر آنذاك وتضمن الاتفاق الاعتراف باستقلال دولة الكويت (الندواي، 2011: 60).

ورغم تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دولة الكويت والعراق في السنوات اللاحقة إلا أن مسألة الحدود لم يتم ترسيمها بشكل نهائي، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في 1988/8/8، بدأت بوادر أزمة ترسيم الحدود بين البلدين تتصاعد. وكان خروج العراق من الحرب محملاً بديون باهظة ومشكلات اقتصادية واجتماعية، سبباً لتزايد حدة الأزمة بين العراق ودولة الكويت، وبدأ العراق يطالب دولة الكويت بدفع مساعدات اقتصادية له وتأجير بعض الجزر الكويتية كمنفذ تجاري ومائي على العالم، إلا أن دولة الكويت رفضت بشدة المطالب العراقية، ورغم وساطة المملكة العربية السعودية بينهما، إلا أن العراق قام باجتياح دولة الكويت في 1990/8/2 واستمر الوجود العراقي في دولة الكويت لمدة ستة أشهر انتهت بتدخل التحالف الدولي وا ٍخراجه من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دولة الكويت، وأصبح العراق تحت طائلة عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية دولية لمدة أكثر من ثلاث عشر سنة، مما زاد من تعقيد العلاقات الكويتية العراقية أكثر وأضاف لها مشكلات حدودية واقتصادية وانسانية (الزيدي، 2011: 22).

و هناك مجموعة من القضايا الخلافية التي كانت ولا تزال تسود العلاقات بين دولة الكويت والعراق، يمكن تحديدها بالتالي:

أولاً : قضية التعويضات المالية لدولة الكويت عن حرب الخليج الثانية

منذ انتهاء الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام 1991، طالبت دولة الكويت العراق بتعويضات مالية عن الاحتلال والحرب التي نجمت عنها والتي أثرت بشكل كبير على دولة الكويت، إذ بلغت التعويضات التي طالبت بها دولة الكويت 177.6 مليار دولار أمريكي، إلا أن الأمم المتحدة رفضت هذه المطالبات وقصرت المبلغ على 37.2 مليار دولار، وفرضت على العراق تسديد هذا المبلغ لدولة الكويت كشرط لرفع العقوبات التي فرضها عليه مجلس الأمن نتيجة لاجتياح دولة الكويت عام 1990 (الزيدي، 2011: 22).

وقد تسلمت دولة الكويت من هذه التعويضات خلال الفترة السابقة لسقوط النظام العراقي حوالي 9.3 مليار دولار فقط، كان نصيب القطاع الأهلي منها 6.5 مليار دولار (3.7 مليار دولار للأفراد ونحو 2.8 مليار دولار لشركات القطاع الخاص)، ونحو 2.8 مليار دولار للقطاع العام (المطيري، 2003: 5).

وغم إلغاء مجلس الأمن ثلاث قرار ات فيما يخص "المسألة العراقية" ليضع حد للعقوبات المفروضة على العراق،إلاّ أن هذه القرارات لم تلغ التعويضات التي يدفعها العراق لدولة الكويت، وقد صر ّ ح الأمين العام للأمم المتحدة بأن العقوبات سترفع عن العراق عند تسوية قضايا الحدود ودفع التعويضات لدولة الكويت (عز العرب، 2011: 126).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وظلت دولة الكويت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار النظام العراقي، متمسكة بمسألة التعويضات على الرغم من الدعوات العربية والدولية التي طالبت الدول المدينة للعراق بإسقاط الديون المترتبة عليه، وبالفعل قامت العديد من الدول العربية والأجنبية بإسقاط الديون، إلا أن دولة الكويت رفضت إسقاط الديون، والتي اعتبرتها من حق الشعب الكويتي (العكيدي، 2009: 100).

وقد أظهرت دولة الكويت الكثير من المرونة في عملية السداد عندما رحبت بقرار مجلس الأمن 1483 الصادر في 22-5-2003 الذي خفض إلى 5 % نسبة ما يستقطع من مبيعات النفط العراقي لصندوق التعويضات للدول المتضررة من الغزو العراقي لدولة الكويت بعد أن كان 25 % ورغم أن ذلك سيقلص ويطيل المدة الزمنية لسداد التعويضات المستحقة على العراق لدولة الكويت إلا أنها لم تعترض على القرار ما دام يضمن للأجيال الكويتية القادمة حصولها على كامل التعويضات المطلوبة حتى لو طالت فترة السداد (الشايجي، 2005: 3-4).

ويُشار هنا إلى أن قضية التعويضات العراقية لدولة الكويت هي من أبرز أسباب استمرار خضوع العراق للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد كانت دولة الكويت من أبرز المطالبين باستمرار وضع العراق تحت أحكام الفصل السابع، كون القضايا الخلافية بين البلدين والتي من أهمها قضية التعويضات لا زالت غير محسومة، وأن العراق لم يفِ بالتزاماته تجاهها، وفي حالة خروج العراق من أحكام الفصل السابع، فإنه من الصعب إلز امه بتسوية هذه القضايا إلا باللجوء إلى المحاكم الدولية (عطوان 2012: 155).

ثانياً : مشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق

تمثل قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين خلال الاجتياح العراقي لدولة لكويت، عقبة كبيرة أمام العلاقات الكويتية، وتشغل هذه القضية حزاً كبيراً من اهتمام البلدين، إذ ترى دولة الكويت أن 600 شخص من رعاياها فقدوا أثناء الاجتياح العراقي لها، وأنها تحمل القوات العراقية مسؤولية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك، وأنها واثقة بأن العراق يحتجز هؤلاء الأشخاص منذ عام 1991، ومنذ ذلك التاريخ تطالب دولة الكويت العراق بإطلاق سراح هؤلاء الأسرى والكشف عن أماكن تواجدهم أو بيان مصيرهم، بينما يرفض العراق هذه الاتهامات، وينفي احتجازه لأي أسير كويتي، وبقى موقف الدولتين على ما هو عليه حتى سقوط النظام العراقي عام 2003 (عز العرب، 2011: 126).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، تشكلت لجنة لمتابعة ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين، وضمت اللجنة ثلاثة أطراف،مثّل الطرف الأول الكويت والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، بينما مثّل الطرف الثاني العراق، فيما مثل الطرف الثالث اللجنة الدولية للصليب الأحمر. بعد ذلك قام فريق كويتي متخصص بهذا الجانب بعمليات بحث في العراق وبمساعدة الحكومة العراقية المؤقتة والقوات الأمريكية، إلا أن اللجنة لم تتمكن من مواصلة عمليات البحث لسوء الأوضاع في العراق وتدهور الحالة الأمنية، وأوضح الجانب الكويتي بأنه تم العثور على رفات 227 شخص من مجموع المفقودين، ولا يزال مصير الكثير منهممجهولاً (العبيدي، 2008: 21-22).

ثالثاً : ملف الديون العراقية لدولة الكويت قبل عام 1991:

تقدر الديون المستحقة لدولة الكويت على العراق بـ 16 مليار دولار (تمثل الدين قروضاً كويتية للعراق خلال عهد النظام العراقي السابق، وقد جاء معظمها خلال الحرب العراقية - الإيرانية بين عامي 1980 و1988)، حيث يطالب العراق بإعفائه أو إطالة فترة التسديد، أو إعادة جدولتها وا ٍعفاء قسم منها. أما دولة الكويت، فترفض إعفاء العراق من ديونه أو إعادة جدولتها، أو حتى تخفيضها. وثمة توافق رسمي وشعبي داخل دولة الكويت إلي حد كبير بشأن ما يتعلق بهذا الموضوع، لكن هناك بعض التيارات الداخلية الكويتية التي تسير ضد التيار، وتطالب بإعادة النظر في مسألة الديون، بل وفي العلاقات مع العراق من منظور مختلف (عز العرب، 2011: 126).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد كان الحاكم المدني للعراق بول بريمر بعد الاحتلال مباشرة قد طلب من دولة الكويت والسعودية إعادة النظر في الديون السابقة للبلدين على العراق وكذلك التعويضات عن أضرار غزوه لدولة الكويت، وذلك قبيل مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في مدريد يومي 23 و 24 من أكتوبر 2003 للحصول على دعم للخطط الأمريكية في العراق، واستندت مطالبات بريمر إلى تحليلات اقتصادية بأن عدم مطالبة الدائنين باسترجاع جزء من أموالهم من العراق، أي عدم المساس بالعوائد العراقية، من شأنه أن يقوي الموقف العراقي في أية مفاوضات رسمية في نادي باريس ولندن الائتماني، وقد تسمح للعراق بأن يتبرأ من ديونه القديمة ويطلب مع هذا المزيد من القروض (الدواس، 2003).

ومن هنا ظلت دولة الكويت خلال السنوات اللاحقة لاحتلال العراق تتجاهل المطالب التي تطالبها بإسقاط هذه الديون، ولم تتعامل معها بأي جدية، حتى إنها لم تعلق على هذه المطالب بشكل رسمي بل اعتبرت هذا الشأن من اختصاص وتقدير مجلس الأمة الكويتي صاحب القرار الأول بالشؤون المالية للدولة.ومع استقرار الأوضاع السياسية في العراق، وتشكيل حكومة عراقية دائمة، وا ٍنهاء الحكم المدني الأمريكي على العراق، بدأت القيادات العراقية الجديدة وخصوصاً رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتوجيه دعوات جدية لدولة الكويت وغيرها من الدول الدائنة للعراق لإسقاط ديونها ودعم الحكومة الشرعية الجديدة من خلال هذا الإجراء. ففي زيارته لدولة الكويت في 2006/7/5 قال المالكي خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف الكويتية "إن الدول الأوروبية أسقطت 80% من الديون، ونتمنى من أشقائنا مساعدتنا في هذا الشأن، وأن على الأخوة الكويتيين تقديم يد المساعدة في مسألة الديون، كما أكد تلقيه وعودا إيجابية في مسألة الديون من دولة الكويت والسعودية والإمارات (صحيفة القبس الكويتية، العدد 11886، 2006/7/6).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي نهاية أكتوبر 2006 طالب نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح المجتمع الدولي ودول الخليج العربية بالذات بإسقاط الديون عن العراق ودعمه سياسياً واقتصادياً، وذلك ضمن أعمال المجموعة التحضيرية لـ"العقد الدولي مع العراق" التي عقدت في العاصمة الكويتية. وجاء الرد الكويتي من جانب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح الذي أكد عزم بلاده مساعدة العراق على النهوض من وضعه الحالي وإعانته على الخروج من أزمته عن طريق تعهدات مالية سبق أن قدمتها ومن شأنها أن تساهم في دعم البنية التحتية صحياً وتعليمياً، أما مسألة إسقاط الديون الكويتية عن العراق فهي تخضع للقنوات الدستورية ويجب أن تمر عبر مجلس الأمة (صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 10200، 2006/11/1).

أما بالنسبة لموقف مجلس الأمة، فقد طالب الكثير من أعضائه بألاّ تلغي الحكومة الكويتية الديون العراقية وطالبوا بتسديدها، وقال النواب إن الشعب الكويتي أولى من العراقيين بتسديد ديونه. فالكويتيون يعانون من تراكم الديون عليهم وخصوصا الأقساط الاستهلاكية، ولذلك فإن على مجلس الأمة أن يهتم بالشعب الكويتي، والعراق دولة غنية ولديها نفط أكثر من دولة الكويت وفيها من الخيرات الكثير وعليها أن تسدد ديونها،و أكدوا أنهم لن يسمحوا للحكومة أن تلغي الديون عنها لأنها من أموال الشعب (صحيفة الوسط الكويتية العدد 1907، 2007/11/26).

وشهد عام 2008 بعض التطور بأزمة الديون العراقية لدولة الكويت، عندما بدأت دولة الكويت تعيد النظر بإحياء مشروع قديم سبق أن وافقت على إقامته مع العراق لتزويدها بالمياه من شط العرب، وجاءت هذه الخطوة في أعقاب صدور تصريحات إيجابية كشفت عنها صحيفة الوطن الكويتية، ومفادها أن بعض نواب مجلس الأمة عقدوا مفاوضات غير رسمية مع عدد من المسئولين في العراق، تناولت إمكانية حصول موافقة مجلس الأمة على قيام العراق بتزويد دولة الكويت بمياه الشرب عن طريق الأهوار كبديل عن الديون الكويتية على العراق (العباسي، 2009: 78-82).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعاً : قضية تسوية الحدود بين البلدين

تعتبر قضية تسوية الحدود بين دولة الكويت والعراق من المشاكل المعقدة والمستمرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، إذ كانت هذه القضية السبب الرئيسي المعلن في الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 واحتلاله، كما سبق أن كانت محور الأزمة بين البلدين عام 1961 عندما حاول الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم آنذاك احتلال دولة الكويت إلا أن الموقف الإقليمي والدولي والمعارضة الشديدة التي واجهته أدت إلى انتهاء الأزمة بسلام (أسيري، 1993: 40).

فمنذ الإعلان عن استقلال دولة الكويت عام 1961 بالحدود المعروفة لها، شعر العراق بأنه فقد حدوده على البحر باستثناء إطلالة صغيرة جداً، ورغم مساعي الدولتين في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لحل معضلة الحدود، إلا أنها لم تتوصل لحل نهائي (عطوان، 2011: 54).

ولا تزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة التي حددها قرار مجلس الأمن رقم 833 في عام 1993، والبالغ طولها 216 كيلو مترا. ورغم استعداد العراق للاعتراف بحدود دولة الكويت البرية، فإنه يعتبر أن ترسيم الحدود البحرية يعطل منفذه على الخليج والذي يعتبر مجالاً حيوياً للاقتصاد العراقي (عز العرب، 2011: 126).

وبعد أن ساد التوقع بأن تهدأ قضية الحدود بين البلدين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، إلا أنها عادت لتبرز من جديد في يوليو عام 2005 في الوقت الذي لم تشق فيه العلاقات بين البلدين طريقها الجديد بعد، وجاء تصعيد القضية نتيجة لقيام دولة الكويت بإنشاء (حاجز حديدي) على الحدود مع العراق، بحجة تامين أراضيها من الهجمات والأحداث التي تشهدها الساحة العراقية، وأقامت الكويت هذا الحاجز على بعد مئات الأمتار داخل الأراضي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العراقية، متجاوزة حتى الترسيم الذي أقرته الأمم المتحدة بين البلدين عام 1993، إلا أن المواطنين العراقيين هاجموا هذا الحاجز وأزالوه ، مؤكدين تجاوزه على أراضيهم، وانه أقيم داخل الأراضي العراقية. وقد جاء هذا التصعيد عقب الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي السابق إبراهيم الجعفري للكويت، لبحث العلاقات الكويتية العراقية والمشاكل العالقة بين البلدين ومنها قضية الحدود وكيفية معالجة مخلفات المرحلة السابقة (العبيدي، 2008: ص16).

وقد دفعت هذه الأحداث الطرفين العراقي والكويتي إلى إجراء مباحثات بشان قضية الحدود بينهما، لاسيما وان إجراءات الترسيم لم تستكمل بشكل نهائي سابقا، وخلال المباحثات التي أجراها وكيل وزير الخارجية العراقي محمد الحاج حمود مع نظيره الكويتي خالد الجار الله توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص، حيث وقع الطرفان في 2006/11/21 على اتفاق يتيح لدولة الكويت استكمال بناء سياج حديدي على طول الحدود بين البلدين ودفع تعويضات للمزارعين العراقيين المتضررين (صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10220، 2006/11/21).

وبعد قيامالسلطات الكويتية بحجز زوارق صيد عراقية، و اعتقال صيادين عراقيين لدخولهم المياه الإقليمية بصورة غير قانونية، أعلنت الحكومة العراقية في نوفمبر 2010 عن الاتفاق مع دولة الكويت لإنشاء منطقة عازلة بعرض 200 متر على كل من جانبي الحدود بينهما، على أن تكون المنطقة خالية بشكل تام من أي أنشطة باستثناء شرطة الحدود، وكذلك نقل مزارعين عراقيين إلي منازل جديدة تدفع ثمنها دولة الكويت كتعويض لهم (عز العرب، 2011: 126).

خامساً : ملف الأرشيف الوطني الكويتي

تعد قضية الأرشيف الوطني الكويتي من القضايا المعقدة والشائكة أيضاً في العلاقات بين دولة الكويت والعراق، إذ أن هذا الأرشيف اختفى بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت، ولم يعرف مصيره، وظلت دولة الكويت تطالب العراق بإعادة هذا الأرشيف واعتبرت هذا المطلب إضافة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالطبع للمطالب المتعلقة بالأسرى والمفقودين والتعويضات والديون قضايا مهمة لا يمكن قبول التعامل مع العراق دون إنهاءها(الزيدي، 2011: 22).

وقد تسلمت دولة الكويت جزءا من هذا الأرشيف عام 2009 بوساطة من الجامعة العربية والأمم المتحدة. وتضمن أرشيف ووثائق أمن الدولة، ووزارات الداخلية، والخارجية، والإعلام، والنفط، والمواصلات، ودائرة الآثار والمتاحف، ودائرة الجنسية، وملفات تابعة للديوان الأميري ومجلس الوزراء، ووثائق أخر ى تتعلق بالحدود الكويتية - العراقية. ووفقا لما ذكرته وزارة الإعلام الكويتية، فإن الوثائق التي سلمها العراق دون مستو ى تطلعات دولة الكويت، ولا تمثل الأرشيف الحقيقي. وقد نشرت الخارجية العراقية إعلانات في وسائل الإعلام تحث المواطنين على الإدلاء بمعلومات تتعلق بالممتلكات الكويتية، وأن من يستحوذ على أي منها عليه أن يبادر بتسليمها. إلا أن تجربة الغزو التي تعرض لها العراق منذ ثماني سنوات تكون قد قضت على بقايا الأرشيف الكويتي المتوافر لديه (عز العرب، 2011: 126).

سادساً : المشاكل الأمنية والحدودية

على الرغم من التحسن الذي حصل في العلاقات الكويتية العراقية بعد سقوط النظام العراقي عام 2003، وسقوطه تحت الاحتلال الأمريكي، والتغيرات التي أصابت النظام العراقي، بوصول من اعتبروا أصدقاء لدولة الكويت للسلطة في العراق، إلا أن الأوضاع الأمنية وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، فرضت نفسها على دولة الكويت، وتمثل ذلك بمشاكل التسلل والتهريب عبر الحدود بين البلدين، ومشاكل الصيادين العراقيين، والملاحقات الكويتية لهم بسبب دخولهم المياه الإقليمية الكويتية، إضافة بالطبع لمشاكل تقاسم الحقول النفطية الحدودية وعدم السماح لشركات عالمية لتطويرها بسبب التعقيدات الأمنية والسياسية في العراق (الزيدي، 2011: 22).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن هنا يبقى مستقبل العلاقات الكويتية العراقية مرهون بطبيعة تعامل كلا الدولتين مع التطورات الحاصلة على الصعيد المحلي والإقليمي، ومدى ارتباط هذه التطورات بالقضايا الخلافية العالقة بين البلدين والتي لا يمكن الحديث عن مستقبل العلاقات بين دولة الكويت والعراق إلا من خلال تناول احتمالات حل هذه القضايا والوسائل الممكن اتباعها لتهميش هذه القضايا في بناء العلاقات المستقبلية بين البلدين، وخصوصاً في ظل الانسحاب الأمريكي من العراق والذي فرض واقعاً جديداً على الساحة لعراقية وله بالطبع امتدادات إقليمية مؤكدة فيما يتعلق بعلاقات العراق الإقليمية والدولية وهذا ما سيكون موضوع الفصل الرابع من هذه الدراسة، الذي سيلقي الضوء على مستقبل العلاقات الكويتية العراقية في ظل الظروف والمعطيات التي عاشها ويعيشها واقع هذه العلاقات خلال العقد الماضي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات الكويتية العراقية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات الكويتية العراقية

ينظر الكثير من الباحثين إلى مستقبل العلاقات الكويتية العراقية باعتباره قضية إشكالية بالغة التعقيد ، وذلك استناداً إلى التطورات التي شهدتها هذه العلاقات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرون وخاصة منذ سقوط النظام العراقي عام 2003، فقد أثبتت الخلافات الكويتية العراقية أنها غير مرتبطة بنظام سياسي معين ولا بواقع سياسي معين، فهي عبارة عن قضايا إشكالية يتم توارثها عبر أجيال مختلفة، وأنظمة سياسية متعاقبة، وأن حدة هذه الخلافات ترتفع وتنخفض وفقاً للظروف الإقليمية والدولية.

وا إذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 قد فرض واقعاً إقليمياً جديداً في منطقة الخليج وكذلك وضعاً جديداً في العلاقات الكويتية العراقية خلال أكثر من ثمان سنوات من عمر هذا الاحتلال، فإن الانسحاب الأمريكي من العراق والذي جاء مع نهاية عام 2011، قد فرض أيضاً واقعاً جديداً ووضعاً إشكالياً جديداً على طبيعة العلاقات الكويتية العراقية ومستقبلها في ظل التعقيدات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط عموماً .

إن تزايد وتيرة القضايا الخلافية بين دولة الكويت والعراق خلال العامين الماضيين كان انعكاساً للتغيرات التي شهدتها منطقة الخليج بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والتي كان أهمها الانسحاب الأمريكي من العراق وما خلفها من حالة عدم استقرار وانعدام أمني داخل العراق، إضافة لغياب التوجهات السياسية العراقية الجديدة سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي، إضافة بالطبع للتطورات الحاصلة في سوريا، وفي العديد من دول منطقة الشرق الأوسط

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتي أطلق عليها حالة "الربيع العربي" والتي ينتظر منها أن تخلف تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات بين جميع دول المنطقة.

وقد كان للانسحاب الأمريكي في ظل الوضع الذي يعيشه العراق من حالة فشل الدولة والانفلات الأمني والنزاعات الداخلية أثراً واضحاً في زيادة التعقيد في العلاقات الكويتية العراقية، إذ يرى بعض الباحثين أن حالة التصعيد العراقية الأخيرة ضد الكويت، لا تعكس بالضرورة توجهات سياسية عراقية جديدة ومدروسة لخدمة أهداف الدولة العراقية الجديدة، ولا تعبر عن إرادة سياسية ينتهجها النظام السياسي العراقي الجديد (Yaphe, 2011: 127-129).

وا ٍنما ذلك كان يمثل حالة الانفلات والتشتت الداخلي في العراق، والذي شهد نزاعات حزبية كبيرة ذات امتدادات إقليمية، فهذه الأحزاب لها انصارها وهي أحزاب وحركات مسلحة، وتمتلك نفوذ وقوة سياسية ليست بالضرورة تعكس مصلحة العراق كدولة بقدر ما تمثل نفوذ خارجي يسيطر على القرار السياسي العراقي، ويوجهه نحو أهداف خاصة، ولعل بعض الاضطرابات والمناوشات العسكرية التي حدثت على الحدود الكويتية العراقية تؤكد صحة هذا القول، ومن هنا فإن المأزق العراقي الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها وليس دولة الكويت فقط، وهذه الحالة من الغموض والتشوش في مستقبل الدولة العراقية، يؤثر بالضرورة على مستقبل العلاقات الكويتية العراقية (الطراح، 2011: 19).

يتناول هذا الفصل مستقبل العلاقات الكويتية العراقية في ظل الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق وفي ظل المعطيات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على العلاقات الكويتية العراقية.

المبحث الثاني: مستقبل القضايا العالقة بين دولة الكويت والعراق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول

تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على العلاقات الكويتية العراقية

جاء الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق مع نهاية عام 2011 وبعد قرابة تسع سنوات من الاحتلال ليؤكد حقيقة استراتيجية مهمة، مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية هي دوماً العامل الأشد تأثيراً في أمن الخليج واستقرار النظام الإقليمي الخارجي، وتؤكد التجارب التاريخية أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت تماماً في تحقيق الأمن للنظام الإقليمي الخليجي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، أي منذ الانسحاب البريطاني وتولي الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الأمن في الخليج. فقد عاشت المنطقة خلال هذه الفترة حالة مستمرة من الأزمات السياسية والعسكرية، وذلك نتيجة لسوء إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الأمن والاستقرار فيها. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أدخلت النظام الإقليمي الخليجي الغني بنفطه وثرواته المالية في دوامة من الصراعات والأزمات، فما أن تنتهي أزمةإلاّ وتندلع أزمة أخرى. وأضحت حالة التأزم والتوتر والصراع هي السمة السائدة لمنطقة الخليج،و أضحى البحث عن الأمن والاستقرار هو الغاية صعبة المنال بالنسبة لجميع الأطراف في المنطقة(عبد الله، 2004: 12)، (Pauly, 2005: 31-32).

ويتضح فشل المشروع الأمريكي من خلال فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء الديمقراطية في العراق وتعزيز الحقوق المدنية والمؤسسات القضائية غير السياسية، إضافة إلى الفشل الواضح في تعزيز حرية التعبير، وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتفكيك الجيش العراقي، وطرد أعضاء حزب البعث السابق بكل ما يملكون من الخبرة من كافة المؤسسات المدنية، وبالمحصلة كان الفشل في إرساء الاستقرار والأمن في البلاد (باركر، 2012: 223-224).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهذا ما يؤكده العديد من الباحثين والمراقبين الذين عاشوا مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق بكل تفاصليها، والذين يؤكدون أن الولايات المتحدة الأمريكية سواء في عهد إدارة بوش الأب والأبن أو إدارة الرئيسي أوباما، كانت تركز على مصالحها الاستراتيجية في العراق على حساب تعزيز المبادئ الديمقراطية وضمان الأمن والاستقرار فيه، الأمر الذي أفرز حكومة طائفية وزاد من حدة الانقسام الداخلي في العراق، إلى الدرجة التي لم يعد بالإمكان إصلاحها في ظل الانسحاب الأمريكي وترك الأمور على ما هي عليه من توتر واضطراب(O'Brien, 2010: 343-358).

فقد تركت الولايات المتحدة العراق ضعيفاً يعاني من الانقسامات الداخلية والفساد، والمطامع الإقليمية، مكشوف الحدود ناقص السيادة بسبب استمرار خضوعه للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومكشوف الأجواء دون قوة عسكرية جوية أو دفاعات جوية أو جيش مؤهل ومدرب ومجهز بما فيه الكفاية (الفلاحي، 2012: 16).

وقد ارتبط الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق بفكرتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بضرورة استعادة العراق لاستقلاله وسيادته على أراضيه والتي فقدت في الحرب الأمريكية على العراق العام 2003، والثانية تتعلق بالتحذير المستمر من قبل القيادات الميدانية العراقية والأمريكية ومن أطراف إقليمية ودولية من المخاطر والتداعيات التي يمكن أن تترتب على هذا الانسحاب (رجب، 2012: 63).

ومن المعروف أن الانسحاب الأمريكي من العراق قد جاء تطبيقاً لاتفاقية أمنية وقعت عام 2008 بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية علماً بأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أكد في أكتوبر الأول 2011 أن الانسحاب العسكري الأمريكي الكامل هو نتيجة لرفض العراق منح آلاف الجنود الأمريكيين حصانة قانونية (Thompson, 2011).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويرى بعض المحللين أن الإدارة الأمريكية أرادت من خلال الاتفاقية الأمنية مع العراق ومن ثم سحب القوات العسكرية من الأراضي العراقية أن تعيد النظر في آلية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي من خلال إعادة انتشاره من جديد في دولة الكويت لكي تتمكن من التدخل السريع في حال تدهور الوضع الأمني في العراق أو حدوث تدخل خارجي فيه في المستقبل. وهذه الخطة حسب ما نشرتها صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية في 3 آب/أغسطس 2011 هي البديل بعد فشل إبقاء 20ألف جندي أمريكي في العراق، وا ٍلى جانب ذلك سيتم إرسال سفن حربية إلى المياه الدولية في المنطقة إلىجانب القوات البر ية الموجودة في دولة الكويت. في الوقت الذي تحاول فيه واشنطن التي لها علاقات استراتيجية وعسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجي أن تبني هيكلاً أمنياً جديداً في المنطقة، وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون تلك الحقيقة بقولها: "سيكون لنا وجود قوي مستمر في كافة أنحاء المنطقة وهذا دليل على التزامنا المستمر في العراق ومستقبل تلك المنطقة" (الزيدي، 2012: 49).

وكما كان للاحتلال تداعياته على دول الخليج فإن الانسحاب أيضاً له تداعياته المرتبطة بطبيعة البنية الإقليمية الخليجية بعد انسحاب القوات الأمريكية وبداية عهد جديد في العراق. فمن الثابت أن ما يجري على الساحة العراقية من تطورات سياسية وعسكرية غداة الإعلان الأمريكي عن الانسحاب، له انعكاساته وتداعياته الواضحة على الساحة الخليجية ومنها دولة الكويت، فهي دوماً أكثر عرضة للتأثر والتأثير لما يجري في العراق، وخاصة في ما يتعلق بالوضع الأمني (Mausner & Cordesman, 2011: 2-4).

وتخشى دول مجلس التعاون الخليجي الست من الآثار الكبيرة التي قد يسببها الانسحاب الأمريكي من العراق، نظراً للجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية بين العراق ودول المجلس، وهذا ما كان موضوع قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في 18 كانون الأو ّل/ ديسمبر 2011

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتي كان من أبرز مهامها دراسة الوضع في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، والبحث عن توافق خليجي للأمن والاستقرار في المنطقة بعيداً عن التجاذبات الإقليمية والدولية. وتتمحور مخاوف دول المجلس حول نتائج الانسحاب الأمريكي الذي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد فراغ أمني في منطقة الخليج العربي وازدياد النفوذ الإيراني في العراق، حيث كانت دول المجلس تعول على الوجود العسكري الأمريكي في العراق لاسيما أنها ترتبط باتفاقيات عسكرية وتحالفات ومصالح مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تخوف دول المجلس من تصاعد النفوذ والتنافس الإقليمي في العراق. حيث تعتقد دول المجلس أن العراق سيقترب أكثر من إيران في ظل غياب واضح لدور دول كبرى إقليمية مثل تركيا والسعودية عن المشهد السياسي العراقي. والتخوف الآخر هو أن يؤدي الانسحاب إلى اضطرابات في المنطقة نتيجة لفشل العملية السياسية في العراق، ولجوء البلد إلى تحالف مع دول جوار أقوى (الزيدي، 2012: 39-40).

وقد كانت دول الخليج تمتلك فرصة كبيرة بتحسين الأوضاع السياسية والأمنية مع العراق خلال فترة تسع سنوات من الاحتلال الأمريكي إلاّ أن الملاحظ أنه كان هناك العديد من أوجه القصور المزدوج في العلاقة العراقية الخليجية؛ فقد كان هناك قصور من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في الدخول الحقيقي والصادق إلى الفضاء العراقي، مقابل قصور العراق المماثل تجاه دول المجلس. ما يعني أن الأزمة مركبة، بل غير واضحة من الجانب الخليجي، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي طالب العراق بالوضوح في مواقفه من دول مجلس التعاون الخليجي (رسول، 2012: 35).

وقد أظهرت التجارب التي عاشتها منطقة الخليج منذ احتلال العراق أن ما يجري في الداخل العراقي له انعكاسات كبيرة على مستقبل الأوضاع في منطقة الخليج، وبالتالي، فإن المستقبل الخليجي يتوقف في جانب منه على مستقبل العراق، فإذا نجحت جهود وضع العراق على طريق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التنمية والديمقراطية في ظل الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة أراضيه، سيعزز ذلك من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة. أما إذا حدث العكس، واتجهت الأوضاع في العراق نحو مزيد من التدهور، بما يمكن أن يؤدي إلى تفكك الدولة العراقية، فإن ذلك سيجعل من العراق بؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة، بل ومصدر تصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدود العراق (الشايجي، 2008: 49).

ومن هنا يرىبعض الباحثين أنّه ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتخلى عن الموقف الصامت غير المدرك لمخاطر تطورات الساحة العراقية وخصوصاً في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، لأن ما يجري في العراق من تطورات قد يقفز إلى غيرها من دول المجلس، فالأوضاع المضطربة في العراق قد تمتد إلىداخل العمق الخليجي، فالثابت أن عراقاً آمناً وموحداً يصب في مصلحة دول الخليج، وهذا مدعاة لتبني دول مجلس التعاون الخليجي لسياسة خارجية أكثر فاعلية تجاه العراق، الأمر الذي أكده هانز بليكس الدبلوماسي السويدي، ومفتش الأسلحة السابق في الأمم المتحدة، حيث أعرب عن أمله في تعاون دول الخليج على استقرار العراق عقب انسحاب القوات الأمريكية وضرورة التعاون المثمر مع دول الخليج لأنه يمكنها من دعم استقرار العراق وبالتبعية استقرار المنطقة برمتها" (مصطفى، 2012: 40).

ويتضح حرص دول الخليج العربية على وحدة العراق واستقراره من خلال موقف هذه الدول من المشروع الذي تقدمت بها بعض الأطراف العراقية إلى قمة قادة مجلس التعاون الخليجي الثانية والثلاثينفي الرياض في كانون الأوّل/ ديسمبر 2011 والتي تضمن طلب دعم لهذه الأطراف في مشروعات تقسيم العراق من خلال نظرية الأقاليم. لكن هذه الدعوة لم تلق الدعم الكامل، ولا حتى الجزئي من قبل القادة الخليجيين وهذا مؤشر يستبطن احتراماً لوحدة العراقوحفاظاً على استقراره ومستقبله، وهو ما أشار إليه البيان الختامي للقمة الخليجية وهو المؤشر الذي يمكن أن يبنى عليه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مستقبلاً ، فالمأمول أن تبادر دول مجلس التعاون إلى الأخذ بزمام المبادرة الحقيقية لاعتبار عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي الجزء الحيوي في المعادلة الأمنية الخليجية في ثوبها الاتحادي الذي دعت إليه القمة الأخيرة، ما سيستدعي إعادة استراتيجية دول المجلس تجاه العراق الجديد المتحرٍّر من الوجود الأمريكي على أراضيه، خصوصاً أن العراق الذي يغرق في مشكلات أمنية وسياسية بينية حادة، سيكون مستعداً لإرادة الشراكة الأمنية الخليجيةالعراقية إذا ما وجد تعاملاً خليجياً شفافاً يدعم تقدم العراق بعيداً عن المبادرات الجزئية التي ترمي إلى الاتصال بكتلة دون غيرها من الكتل السياسية العراقية (رسول، 2012: 36).

ويرى مراقبون خليجيون أن معالجة مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق تتطلب وضعها ضمن نظام الأمن الإقليمي، وأن خيار الأمن الخليجي ينطلق من حقيقة بلورة توافق أمني يجنب المنطقة المفاجآت أو الصراعات التي تهدد العيش المشترك لكل شعوب المنطقة، وأن التعاون الإقليمي هو الأجدى. ويرى فريق آخر أن هناك مسؤولية تقع على العراق في قراءة المستقبل في علاقاته الإقليمية لبناء عراق قوي ربما يستفيد من خلالها العراقيون من تجاربهم المريرة والصعبة خلال العقود الثلاثة الماضية، لكي يستعيد العراق دور ه العربي والخليجي بتعاون السياسيين العراقيين كافة في بناء مستقبلهم عبر الحوار والمصالحة الوطنية ونبذ الطائفية والمذهبية والعرقية وبناء عراق لكل العراقيين على أساس روح المواطنة، وهي السبيل الأمثل لعراق قوي ومستقر وموحد له السيادة والاحترام من كل العالم، وينعم بالأمن والاستقرار ويضمن مستقبله، وهذا ربما سيفتح الطريق أمام العراق لكي يدخل منظومة مجلس التعاون الخليجي في قادم الأيام (الزيدي، 2012: 40).

ومن هنا فإن الانسحاب الأمريكي بالكاملستكون له تأثيرات سلبية وا يجابية في أمن الخليج العربي لا بد من أن تعد نفسها له، وذلك من خلال تعاطي دول مجلس التعاون الخليجي مع مسألة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوجود الأمريكي في الخليج بعد الانسحاب من العراق بشيء من الحذر والحيطة، حتى لا يثير هذا الأمر مخاوف الجانب العراقي، ويشعل فتيل الريبة والشك في الأوساط العراقية مما قد ينعكس على طبيعة العلاقات العراقية الخليجية في المستقبل القريب، وخاصة مع تواتر العديد من التقارير التي تبرز تخطيط الإدارة الأمريكية لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج بعد انسحاب القوات المتبقية في العراق، وتوسيع العلاقات العسكرية مع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. فكل ذلك من شأنه إثارة الحساسيات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وتلك القضية غاية في الأهمية وخاصة بعد أن صرح وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" خلال زيارته للولايات المتحدة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2011، في إشارة له إلى دول الخليج، بأنهم "قلقون من أن الانسحاب الأمريكي (من العراق)سيترك فراغاً". وأضاف أن "اقتراح الإدارة الأمريكية تعزيز علاقتها الأمنية مع دول الخليج لن يشكل بديلاً عما يحدث في العراق، لكنه ضروري في ظل الانسحاب لإظهار دفاع موحّد في منطقة خطيرة" (مصطفى، 2012: 40).

ولمعالجة هذا الفراغ الأمني المحتمل غداة الانسحاب الأمريكي من العراق تظهر ضرورة الاتجاه صوب وضع ترتيبات أمنية مشتركة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي من شأنه تخفيف حدة القلق لدى دول المجلس من حجم الفراغ الأمني الذي سيترتب جراء الانسحاب الأمريكي من الخليج من جانب، ويوفر قدراً من الأمن للعراق ما بعد الانسحاب، وقد بدأ هذا الاتجاه يتبلور فعلياً حيث ذكر أحد المسؤولين العراقيين أن العراق يسعى للتوصل إلى اتفاق للدفاع الجوي المشترك مع دول الخليج العربية، من أجل تأمين مجاله الجوي بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وفي شأن آخر صرّح مدير مكتب الرئيس العراقي جلال الطالباني نصير العاني خلال مؤتمر صحفي في الرياض في 4 شباط/فبراير 2011، بأن العراق يقترح توقيع اتفاق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشترك للدفاع الجوي مع دول الخليج، لا يغطي المجال الجوي العراقي وحده وإنما المنطقة كلها، موضحاً أن العراق يفتقر إلى الموارد اللازمة لتأمين مجاله الجوي، وأكد أن القدرات العراقية محدودة في هذا القطاع، مضيفاً أن بلاده تأمل بأن تكون الأيام التي يتعرض فيها مجاله الجوي للانتهاك من جانب قوة معادية قد انتهت (مصطفى، 2012: 40).

ويمكن القول أن علاقات العراق مع دول الخليج العربي بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة تمثل مرحلة مفتوحة على احتمالات عدة؛ أخطرها على دول الخليج ترك الولايات المتحدة فسحة أكبر من التحرك لإيران، لكي تعود وتمارس دور المنقذ وتضفي شرعية على سياستها في المنطقة، ويكون العراق سببا في ذلك الأمر الذي من الممكن أن تساهم دول الخليج فيه بتعاملها السلبي مع الوضع، كذلك فإن تدهور الوضع الاجتماعي وتفكك الترابط الذي كان يتميز به الشعب العراقي من الممكن أن يعبر الحدود إلى دول الخليج خاصة بعد الثورات التي حصلت في عدد من الدول العربية، وبالتالي فإن ترك دول الخليج لأوضاع العراق تتدهور سيكون تفريطا بمصالحها قبل مصالح العراق (جلود، 2011).

ومع تطور الأحداث في المنطقة، بعد الاحتلال الأميركي للعراق العام 2003، واستفادة إيران من هذا الاحتلال من خلال تدخلها المستمر في العراق والمنطقة وانسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية العام 2011، جعل دول مجلس التعاون الخليجي تفكر في مسألتين مهمتين تتعلقان باستراتيجية المجلس للمرحلة القادمة بكل ما فيها من تطورات واحتمالات على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية:

الأولى: تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي لحفظ استقرار شعوب ودول المجلس، خصوصاً بعد انتفاضات الجماهير العربية الأخيرة في المنطقة العربية وخاصة في البحرين واليمن والتي يعتقد مسئولون في المجلس أن إيران لها دور في أحداث البلدين، ولذلك فأن الخيار الأفضل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لدول مجلس التعاون الخليجي هو إقامة اتحاد أو وحدة خليجية كونفدرالية، وهو خيار الحد الأدنى للوصول إلى اتحاد فيدرالي يرقى إلى طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

الثانية: توسيع مجلس التعاون ليشمل الأردن والمغرب وربما العراق واليمن ومصر وأقطار أخرى خلال العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين على خلفية التطورات السياسية والاقتصادية الحالية والمستقبلية في المنطقة والعالم (مشعل، 2012: 22-25)، (محبوب، 2012: 30-34)، (عبد الملك، 2012: 26-27).

ويلاحظ من خلال الاستعراض السابق، أن تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على دول مجلس التعاون يعتمد بصورة كبيرة قضيتين غاية في الأهمية، تتعلق القضية الأولى بمستقبل اوضاع الداخلية في العراق ومدى الاستقرار الممكن تحقيقه بين مختلف الجماعات السياسية في العراق، أما القضية الثانية تتعلق بدول المجلس التعاون الخليجي أنفسهم، حيث يمكن استغلال الفرصة السانحة لبناء علاقات جيدة مع العراق الجديد، تضمن انهاء التداعيات التي خلفها الاحتلال الأمريكي على المنطقة منذ بداية القرن الجديد.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية الكويتية العراقية فيلاحظ أن انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق قد ترافق مع الأزمة الجديدة بين دولة الكويت والعراق حول ميناء مبارك الكبير، ومن المعروف أن انسحاب القوات الأمريكية قد يعني انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في طريقة إدارة القادة العراقيين الجدد لدولتهم، وبالتالي بداية مرحلة جديدة من العلاقات الكويتية العراقية محملة بكل ما يمكن من التعقيد نتيجة للمورث الكبير من القضايا الخلافية بين الجانبين والتي ظلت تتراكم دون أي حل منذ بدايات القرن العشرين. وعلى الرغم من جميع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخلافات والمعوقات القائمة والمتوقعة في مسار العلاقات الكويتية العراقية، فإنه من الثابت أن حقيقة الجوار بين البلدين تجعل كلا منهما بحاجة لعلاقات تعاونية مع الآخر، وتجعل دولة الكويت تحديداً معنية باستقرار الأوضاع بالعراق سواء ما يتعلق بالناحية الأمنية أو بطبيعة الحكم أو بالعلاقة بين الطوائف والجماعات العراقية وهى كلها أمور تؤثر حتما على الأمن الوطني الكويتي، ومن ثم تتطلب حدا أدنى من التعاون والتنسيق السياسي بين البلدين لتحجيم التداعيات السلبية على دولة الكويت(Mausner, 2011: 25).

إن استقراء المشهد المستقبلي للعلاقات العراقية الكويتية بعد الانسحاب الأمريكي يظهر أن المشهد المرجح لهذه العلاقات هو مشهد الأزمة الراكدة نتيجة توافر البيئة الإقليمية الدافعة بهذا الاتجاه أولا والعامل السيكولوجي وتأثيره في منظومة صنع الفعل الاستراتيجي من قبل دولة الكويت باتجاه العراق، كما ان القوى الدولية والإقليمية ترغب في تقييد قدرات العراق الصاعدة لحين تأمين مصالحها الاستراتيجية في العراق سواء من حيث الوجود العسكري المباشر أو من حيث الاستثمارات، وهذا ما جعل المشهد الحالي عنوان للسنوات الخمس القادمة 2012-2017، في حين أن مشهد العراق المستقبلي سينتقل نحو المشهد الثاني (الانفراج المتصاعد) نتيجة توافر البيئة الإقليمية وتحسن مدركات النظام السياسي للدولتين، وهذا ما يدفع إلى ضرورة تفعيل التلاقح الثقافي الذي سيجعل البلدين يتجهان نحو مرحلة جديدة من أداء العلاقات البينية (الكويتية العراقية)، وبناء معاهدة استراتيجية طويلة الأمد للتعاون بين البلدين، والعمل على تعزيز الاستثمارات الكويتية في العراق التي ستكون دليلاً على تعزيز العلاقات الكويتية العراقية (خليفة، 2011: 57-59).

وعموماً فإن انسحاب القوات القتالية الأمريكية من العراق يشكل بداية مرحلة جديدة في تاريخ هذا المجتمع. ويفترض أن تكون هذه البداية منطلقاً لبناء وتكوين الدولة المدنية المعاصرة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتفاعلة مع المد الحضاري والثقافي الذي فرضته ثورتا المعلومات والاتصالات في عالم اليوم،إلاّ أن المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الأمريكي يعيش بداية مرحلة جديدة من الصراع الاجتماعي والسياسي، قبل أن يتم اختيار الشكل الملائم للدولة والذي ينبغي أن يتفق عليه العراقيون جميعاً، وتبدو المسألة صعبة في المرحلة الحالية مع تنامي الخلافات بين الأطراف العراقية (مشعل، 2012: 19).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني

مستقبل القضايا العالقة في العلاقات الكويتية العراقية

رغم الجذور التاريخية للصراع والخلاف والتوتر بين دولة الكويت والعراق، وتفاقم أزمة ميناء مبارك الكبير في الآونة الأخيرة، إلا أن الباحثة ترى أن هناك العديد من القواسم المشتركة والرؤى المستقبلية التي من شأنها أن تساهم في تسوية القضايا العالقة بين البلدين، بالاعتماد على مبدأ الدبلوماسية والمفاوضات المشتركة والجادة بهدف الحفاظ على استقرار البلدين الجارين والشقيقين ومنطقة الخليج العربي بأسرها (الزيدي، 2011: 22-23).

إذ أن التاريخ يفرض على قادة البلدين، دولة الكويت والعراق، أن يؤسسوا قاعدة قيم جديدة لعلاقات متكافئة قائمة على الاحترام المتبادل، ونبذ كل الأفكار السلبية، وأن يتحلى الجميع بالشجاعة، والاعتراف بالخطأ، ومراجعتها ومعرفة أسبابها من أجل مراجعة التراث الثقافي والاعتراف بأحقية الدولة الكويتية بالعيش بسلام، ونبذ كل الأفكار التي تتعارض مع ذلك، وينبغي أن تؤسس ثقافة جديدة تأخذ كل الأفكار التي تتعارض مع ذلك، وينبغي أن تؤسس ثقافة جديدة تأخذ بها الأجيال القادمة وهي تطوي صفحة الماضي وأخطاءها ومآسيها، التي دفع ثمنها الشعب الكويتي أولاً، ثم الشعب العراقي ثانياً، والعرب جميعاً ثالثاً، وبذلك فإنه لا يمكن تحقيق خطوات ناجحة في بلورة إطار جديد للعلاقات الكويتية العراقية (مشعل، 2011: 32).

وقد أثبتت تجارب التاريخ والجغرافيا، ليس فقط بين دولة الكويت والعراق، بل في مناطق مختلفة من العالم أيضاً، ولا شك في أن مصلحة دولة الكويت تكمن دائماً في نسج علاقات طبيعية مع الدول المجاورة، لا سيما الكبيرة منها، بغض النظر عن تكاملها الأمني والعسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو توقيعها لاتفاقيات التعاون والحماية مع القوة العظمى. ومن مصلحة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العراق الحالي أيضاً أن يتكامل مجدداً مع محيطه بشكل منطقي وطبيعي يختلف كلياً عن التجربة الفاشلة التي عكستها ممارسات العهد السابق للرئيس صدام حسين، فبكل بساطة، قد يكون الوضع الجيوسياسي الماثل حالياً في المنطقة ملائماً جداً لتبني خطوات شجاعة وبناءة, إلا أن السؤال يبقى دوماً من سيكون الطرف الذي يبادر في إطلاق هذه الخطوات (عز الدين، 2011: 49).

وتعد الجغرافيا عاملاً ضاغطاً نحو ضرورة إعادة النظر في نمط العلاقة بين دولة الكويت والعراق، إذ ليس بيد العراق أو دولة الكويت تغيير الجغرافيا والزاماتها، فهذا القدر لا مفر من مواجهته بتفكير استراتيجي يضمن مصالح البلدين، ويغلق بؤر التوتر، فقد اكتشف الطرفان خلال السنوات الماضية أنه لا يمكن لأحدهما أن يستقر دون استقرار الطرف الآخر، فمزاعم العراق بأنه قوة بشرية وعسكرية وجغرافية ممتدة، لم يحل دون اضطلاع دولة الكويت الدولة الصغرى بعملية التغيير الكبرى التي قضت على نظام البعث. كما أن مزاعم دولة الكويت بأن الكثبان الرملية والخنادق والأسوار من شأنها تأمين حالة الاستقرار الداخلي، انهارت أمام استمرار حالة التوتر والقلق الداخلي عند كل توتر أمني أو أعمال عنف تندلع من داخل العراق (شهاب، 2011: 51).

ومن هنا فإنه لا من إدراك البلدين دولة الكويت والعراق حقيقة الجوار الجغرافي والروابط التاريخية والحضارية والعلاقات العشائرية والقبلية والأواصر الاجتماعية من زواج ومصاهرة ونسب وقرابة منذ عقود طويلة عبر التاريخ، إذ لا يمكن لهما بأي حال من الأحوال سواء جاءت هذه الحكومة أو تلك أن يبقيا على طول المدى في حالة تجاذب سياسي وتنافس اقتصادي وتوتر حدودي وخلاف مالي، وأن يدرك البلدان التطورات الأخيرة المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي مع هبوب رياح ما يعرف الآن بالربيع العربي، وهذا يتطلب إقامة علاقات إقليمية ودولية مستقرة بالنسبة للعراق و دولة الكويت والتفرغ لمعالجة الملفات الداخلية لهما والتي هي أكثر أهمية وا ِلحاحاً في الوقت الحالي، والتي تدفع للاستقرار السياسي للأنظمة مثل الإصلاح

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسي والفساد ومشكلة البدون والبطالة والديون الخارجية ومشاكل الحدود العراقية مع إيران وتركيا فضلاً عن المطالب الشعبية بتفعيل المشاركة والمصالحة الوطنية وغيرها من القضايا الهامة داخلية وخارجية (الزيدي، 2011: 23).

ويمكن القول أن مستقبل العلاقات الكويتية العراقية تحكمه ثلاث عقد رئيسية تتمثل أولاً بالعقدة النفسية أو السيكولوجية التي ترتبت على الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990، والتي جعلت العقل الاستراتيجي الكويتي وأجيال الغزو وما قبله تتربى على ثقافة الإدراك بأن العراق قد احتل الأراضي الكويتية، وهذا ما يدفعهم إلى التحذير منه، مما يؤثر دوماً على الرؤية الكويتية الرسمية لأي علاقات مستقبلية مع العراق. أما العقدة الثانية فهي أن العراق لا بد أن يكون له إطلالة بحرية جيدة لأنه مقبل على بناء قوة اقتصادية صاعدة رغم كل التحديات الداخلية التي يعني منها، والخارجية سواء الإقليمية أو الدولية. ومن هنا فإن مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين والتراكيب الجيولوجية المشتركة في حقول النفط على الجانب الكويتي والجانب العراقي تبقى تمثل لب هذه العقدة. أما العقدة الثالثة في مستقبل العلاقات الكويتية العراقية فتتعلق بالديون الكويتية والتعويضات عن الغزو العراقي والتي لا بد وأن تنتهي يوماً لأن هذه العقدة هي إحدى أهم التحديات أمام الاقتصاد العراقي، وخصوصاً أنها تتعلق بأزمة الإدارة الخارجية للأموال العراقية التي ظلت منذ أكثر من عقدين من الزمن مقيدة بهذه المشكلة (خليفة، 2011: 57).

ولقد ظهرت بعض التصورات المجادّة، والعملية التي تطرح من قبل أكثر من تيار داخل دولة الكويت، أبرزها المعتدلون، إذا جاز التعبير، والتي تسعى إلى طرح أفكار، وآراء لحل المشاكل بين البلدين، منها استبدال الديون الكويتية على العراق، من خلال مساهمة الشركات مباشرة في العمل بالعراق، وذلك يكون له بعد اقتصادي وتنموي مثل إقامة منطقة تجارة حرة بينهما، ومشاريع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سياحية كويتية، وتشجيع رجال الأعمال العراقيين على الاستثمار في دولة الكويت (الزيدي، 2011: 23).

ومن هنا فإن هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي يلزم أخذها بعين الاعتبار لفتح آفق جيدة للعلاقات بين دولة الكويت والعراق، في مقدمتهااحترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والعمل على تنفيذها، وبهذا الخصوص، يأتي قرار مجلس الأمن رقم (833) والصادر في 1993، كأحد أهم تلكالقرارات والمعني بترسيم الحدود بين البلدين، حيث أن استمرار العراق بتقديم الاعتراضات في شأن الأراضي المتنازع عليها ما هي إلا وسيلة لتعطيل العلاقات بين البلدين، ولا سيما أن دولة الكويت كانت وما زالت تحترم القرارات الدولية وتلتزم بها، ولم يسبق لها أن اخترقت أياً منها، وهذا يفرض على العراق أن يتخلص من النهج السابق لحكم النظام البعثي والتطلع لفتح صفحات جديدة مع دولة الكويت في هذا الشأن الذي يضمن له الاندماج مع دول الخليج العربي وا زالة كل أسباب التوتر والجفاء، وذلك بالعمل الفعلي لتأكيد حسن النوايا وبناء الثقة في التعاون مع دولة الكويت ودول الخليج العربي والتخلي عن سياسة التهديد والإيمان بضرورة العمل على سرعة حل المنازعات القائمة بين كل من دولة الكويت والعراق (البابطين، 2011: 35).

ويشار هنا إلى ضرورة تفعيل جمعية الصداقة الكويتية العراقية التي نشأت عام 2004، و التي تهدف إلى تحسين الروابط والأواصر في العلاقات بين البلدين، حيث تقوم بأدوار اقتصادية واجتماعية ومنها الإشراف على الاستثمارات الكويتية في العراق وتقديم المساعدات للمحتاجين في العراق منها مالية وا نسانية وطبية وغذائية والتعاون التربوي والتعليمي من خلال بناء المدارس في العراق وتدريب الكوادر التدريبية والتعليمية العراقية في دولة الكويت، كما أن هناك شركات البناء والأعمار الكويتية في المدن العراقية سواء في كردستان أو البصرة أو الموصل أو بغداد، وقامت

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجمعية بدعم ترميم المراقد الدينية والأماكن المقدسة في عدة مدن عراقية وترميم الكنائس المسيحية فضلاً عن إقامة دورات للكوادر الأمنية العراقية في دولة الكويت (الزيدي، 2011: 23).

وترى الباحثة أن المحور الأهم الذي يمكن للبلدين الجارين في منطقة الخليج الانطلاق منه يتمثل بالنظامين السياسيين القائمين حالياً، فكلاهما، مع بعض الاختلافات القليلة بالطبع، ينادي بالديمقراطية سبيلاً للحكم ويمارسها. وكلاهما يتبنى في السياق الرسمي العام تكريس حسن الجوار التي تتفرع منها الرغبة الدائمة بتغليب لغة الحوار والتفاهم، وكلاهما أيضاً ينادي بالاستفادة من دروس الماضي والتمعن ملياً في معانيها وتداعياتها المأساوية على الشعبين معاً. وثمة خصوصية بارزة لا يمكن تجاهلها في السياق العام، إذ لا يوجد في الوقت الحاضر نظام دكتاتوري شمولي يرغب بتوتير الأجواء كما كان الحال إبان عهد النظام العراقي السابق، ومن هنا فإن وجود نظام ديمقراطي عراقي سيسهل من تطوير العلاقات بين البلدين (عز الدين، 2011: 47).

فيجب أن تكون هناك رؤية واستراتيجية عراقية واضحة في ضبط الانفلات الأمني داخل العراق، فليس هناك ثمة شك أن دولة الكويت ودول الخليج تعاني من الاضطرابات الأمنية والتوترات الحاصلة داخل العراق والتي تشكل تهديداً لأمن دولة الكويت والمنطقة، فمنذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003 تعرضت الحدود الكويتية لاضطرابات متتالية مثل إطلاق النار وإطلاق الصواريخ من الداخل العراقي على الأراضي الكويتية، كما حدث في اكثر من حالة. وبالرغم من الاتفاقيات الثنائية بين الحكومتين الكويتية والعراقية على ضرورة تشديد الإجراءات الأمنية على المناطق الحدودية بين البلدين، إلا أن العراق يفتقر لوضع أسس أمنية واستراتيجيات شاملة لمجابهة تلك الظواهر الأمنية على الحدود الكويتية العراقية ولا سيما عمليات التهريب وتجارة السلاح وغيرها من صور الجرائم المنظمة التي تتم عبر الحدود. ومن هنا فإن العراق أن يعمل مع دولة الكويت بنية صادقة لضمان التنسيق والتعاون الكامل بين جهازي الأمن الكويتي والعراقي بما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في ذلك تبادل المعلومات ووضع الخطط والبرامج المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية وشل حركة تنقل العناصر الإرهابية عبر عمليات تعزيز الحماية الحدودية وتطوير آليات الرقابة في المنافذ البرية والبحرية والجوية، فإذا ما استقرت الحدود بين البلدين أدى ذلك لمزيد من الاستقرار والأمن بما يضمن توسيع تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين والدفع بمزيد من التعاون على كافة الصعد (البابطين، 2011: 35).

وفيما يتعلق بأطر التعاون بين البلدين فإن التغلب على القضايا الإشكالية يستوجب توجيه التعاون لتحقيق الأهداف التالية:

1. ملامسة القضايا الخلافية من خلال اللجان المشتركة التي يتم الاتفاق على تشكيلها أو إعادة تنظيمها، وتحديد نقاط الخلاف بهدف تذليلها لكن انطلاقاً من مبدأ الرغبة بالتوصل لحلول وسط لا يشعر فيها أي طرف بالغبن أو الإجحاف.
2. العمل من أجل خفض الاحتقان الشعبي- البرلماني قدر الإمكان، وعدم استعماله كورقة ضغط على الطرف الآخر، لأن الأمور قد تسير عندئذ في دوامة مغلقة من الضغط أو الضغط المقابل، إلى أن تفلت الأمور من السياق المرغوب به وتؤدي لنتائج لا تحمد عقباها.
3. تحديد القضايا التي حسمها القانون الدولي وتم بالتالي اعتبارها غير خاضعة لأي نقاش أو خلاف، والانطلاق منها إلى بعض التفرعات التي قد لا تزال مصدر توتر أو عدم ثقة.
4. إشراك التكتلات الإقليمية أو الدولية في بعض جوانب الحوار، بهدف تأمين مظلة شرعية وقانونية أوسع لما قد يتم الاتفاق حوله.
5. التوافق على احترام جميع قرارات الشرعية الدولية التي تنظم مبدأ التعايش بين البلدين، لا سيما ما يتعلق منها بمسألة ترسيم الحدود البرية والبحرية، وا ذا كانت لا تزال هناك خلافات قائمة، السعي من خلال اللجان المشتركة لإبرازها بهدف مناقشتها على مستويات أعلى. كما هو

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منصوص في القرار 833 الصادر خلال عام 1993، فإن طول الحدود المشتركة بين البلدين لا يتجاوز 216كلم، وهذا أمر يجب احترامه وتحديده لاحقاً في الاتفاقيات الثنائية التي قد يتم توقيعها في إطار العمل لتعزيز مبدأ حسن الجوار.

6. أما الخلافات القائمة بخصوص بعض حقوق النفط المتنازع عليها أو الحدود المائية وما يتفرع منها من خلافات حول تشييد الموانئ، فيمكن مناقشتها من خلال اللجان المشتركة وعلى مستويات مختلفة، الأهم من ذلك كله بالطبع هو المصادقة على قرار سياسي واضح تتبناه القيادتان، بهدف الدفع باتجاه تسوية الأمور مرة واحدة وا لى الأبد، لكي يضاف هذا الإنجاز إلى إنجازات أخرى سترثها الأجيال القادمة حتماً (عز الدين، 2011: 48).

وقد قامت كل من دولة الكويت والعراق بإنشاء مجلس العلاقات الكويتية العراقية الذي عقد دورته الأخيرة في الثامن من آذار/مارس 2011 في دولة الكويت، وتعمل لمدة خمس سنوات وهدفه تشجيع المستثمرين الكويتيين للعمل في العراق والبحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة في العراق منذ الغزو العراقي عام 1990 ومحاولة جذب الاستثمار الكويتي للعراق، وحل المشاكل الاقتصادية والسياسية القائمة بين البلدين ويضم المجلس شخصيات سياسية وبرلمانية واقتصادية ورجال أعمال (الزيدي، 2011: 23).

وبناءً على ما سبق، فإن العلاقات الكويتية العراقية يمكن أن تتحسن بسهولة ويسر إذا توفر للطرفين إمكانية الحوار العقلاني والابتعاد عن التصريحات، وتفضيل ترسيخ أسس المصلحة العامة، ويمكن وضع خريطة طريق لتحسين وتطوير العلاقات الكويتية العراقية كالتالي:

1- إنهاء ملف المفقودين الكويتيين بصفة نهائية، عبر توفير كافة المعلومات، لغلق هذا الملف الإنساني نظراً لحساسيته للكثير من العلاقات الكويتية.

2- الانتهاء من صيانة العلامات الحدودية البرية من قبل العراق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- البدء في تطبيق منظور المنطقة الاقتصادية المشتركة بين دولة الكويت والعراق، حيث ستشكل المشاريع المنبثقة من هذا المشروع فورة اقتصادية كبيرة ستنعكس إيجاباً على الطرفين.

4- وقف الحملات الإعلامية بين البلدين والعمل على قيام المشرعين في المجالس المنتخبة، في البلدين على احتواء، وحل المشاكل المعلقة بين البلدين، بدلاً من زيادة الإحتقان بالتصريحات غير المسؤولة، وترك قضايا النقاش للسلطات التنفيذية في البلدين.

5- دراسة الجانب الكويتي، تخفيض جزء من التعويضات المتبقية ومساعدة العراق إذا ما أتم كافة متطلبات قرارات الأمم المتحدة.

6- إنهاء قضايا الأمن البيئي، سواء في خور عبدالله عبر مساهمة الكويت، في تنظيف الممر المائي المشترك، من بقايا حطام السفن، أو في قيام العراق بتنظيف شط العرب لتفادي استمرار تلويث شمال الخليج.

7- ستشكل السياحة الدينية، والسياحة العادية في أماكن مختلفة من العراق، خاصة في المدن، مثل البصرة، والنجف، وكربلاء، وكردستان العراق، باباً جديداً لتدفق رؤوس الأموال، عبر الاستثمار الحكومي أو الخاص، كما ستشكل فرصة للعراق لتطوير منشآته السياحية والعادية.

8- يمكن للبلدين دراسة استخدام الحقول النفطية الحدودية المشتركة بطريقة مفيدة للطرفين (السويدان، 2011: 28).

ولتحقيق هذه الخطوات يجدر بداية اتفاق كل من دولة الكويت والعراق على وقف التصريحات السياسية والبرلمانية والإعلامية التي تؤدي إلى تشنج الأجواء وزيادة الاحتقان وحصرها بيد الناطقين الرسميين باسم الحكومتين بهدف وقف التوتر في العلاقات والوصول إلى خطط ومعالجات ناجعة ومفيدة وبعيدة عن الإثارة الحزبية والبرلمانية والمكاسب الاقتصادية والسياسية لهذا الطرف او ذاك (الزيدي، 2011: 23).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين فيلاحظ أن مجالات التعاون الاقتصادي والبيئة تبدو في أفضل حالاتها اليوم، فقد اكتشف الكويتيون والعراقيون أن استمرار حالة التوتر الأمني قد انعكس على مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين، وحرمهما من خيرات كثيرة كان يمكن لهما ان يحصداها لولا ظروف الحكم في العراق، ودون شك تعتبر دولة الكويت الأكثر حظوة للتصدي لمشروع إعادة إعمار العراق، بسبب الإمكانات المالية والسوقية التي تمتلكها دولة الكويت. لا سيما أن فكرة الاستثمار في العراق لا تزال تمثل مطمحاً محبباً عند التجار الكويتيين، وعملياً فإنهم يمتلكون مقاطعات زراعية شاسعة في العراق. وينتظر أن تدعم المصالحة الشاملة بين الدولتين المشاريع الاستثمارية الضخمة في المنطقة، إذ لا يمكن لدولة الكويت أن تعود للعب دور الترانزيت أو الوسيط التجاري في المنطقة، وهو أمر لا يتم دون اتفاق وتراض مع العراق، بما يعود بالنفع والفائدة على البلدين، كما أن استمرار القلق الأمني حول بناء مينائي مبارك الكبير والفاو، سيعود بالضرر على كلا البلدين، فلا مستقبل لأي منهما دون التنسيق بين الطرفين، إذ يتطلب أي نجاح لمشاريع بهذه الضخامة بيئة استقرار وأمن لكونها محطة تجارة، ورأس المال لا يتحرك بفاعلية إلا في البيئات الآمنة (شهاب، 2011: 52).

ومن هنا فإن على العراق الجديد التركيز على توسيع التعاون في المجالات الاقتصادية مع دولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي، إذ يمكن القول، أن العلاقات السياسية تتطور وتتحسن عند تعزيز العلاقات الاقتصادية وتفعيلها، فالتلاحم الاقتصادي بين دولة الكويت والعراق يزيل أية معوقات تحد من تأسيس علاقات آمنة ومستمرة بين البلدين. إذ أن عملية تبادل المنافع والمصالح الاقتصادية المشتركة والتي تكون مدعومة بالشفافية من شأنها تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين وتحفز العراق لإعادة استقراره واندماجه مع دول المنطقة، وذلك عبر بناء اقتصاد عراقي قوي على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أسس راسخة وبمساهمة خليجية وعربية وإقليمية تدفع بالعراق إلى الخروج من أزماته الداخلية والانفتاح مع دول المنطقة (البابطين، 2011: 35).

وبذلك فإن بناء جسور الثقة بين دول الكويت والعراق قد يجد له مثلا أوروبيا ناجحا جدا ويتمثل بالتجربة الألمانية الفرنسية التي عاشت علاقاتهما الثنائية الكثير من الحروب والدمار والدماء على مر العصور، إلا أنهما يمثلان اليوم أساس الاتحاد الأوروبي وتجمعهما أواصر تعاون وعلاقات سياسية واقتصادية قوية جداً، وهذا يدلل على أن التعاون الاقتصادي والنجاح في بناء أواصر الثقة والتعاون عبر الزمن يمكن أن يمحو الخلافات الماضية وتبدأ الأجيال الجديدة في كلا الدولتين بالنظر إلى المستقبل بدلاً من التمسك بسلبيات الماضي وتداعياتها (عز الدين، 2011: 48).

أما فيما يتعلق بالعوائق والعقبات المحتملة في مستقبل العلاقات الكويتية العراقية، فلا يمكن إنكار أن هناك ثمة عقبات لا يمكن تجاهلها، وتحول دون انتقالها إلى شراكة حقيقية على الأرض تعود بالنفع والفائدة على البلدين، وعلى رأس هذه العوائق يأتي غياب رؤية استراتيجية مشتركة للعلاقات بين البلدين، فبالنسبة للعراق فإن أبرز عقبة تعرقل تطور علاقته مع دولة الكويت تتمثل في تعدد مراكز القرار في الدولة العراقية الحديثة، بما يجعل السياسة الخارجية العراقية محل تجاذب حزبي ومذهبي مستمر. ومن هنا فإن توحيد مركز القرار في السياسة الخارجية، سوف يساهم بشكل تلقائي في توحيد الخطاب السياسي للدولة العراقية الجديدة مع جيرانها، ومن المؤكد أن حالة دولة الكويت مع العراق مختلفة عن بقية دول الجوار، وذلك لتعرضها لاحتلال شامل لفترة تزيد عن سبعة أشهر، وينتظر أن يبلور القادة العراقيون خطاباً نوعياً تجاه دولة الكويت يساهم في ردم الفجوة الكويتية العراقية التي خلفتها الحقبة السابقة (شهاب، 2011: 50).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبناءً على كل ما سبق يمكن تلخيص الاتجاهات المستقبلية للعلاقات الكويتية العراقية بثلاثة سيناريوهات:

أولاً : سيناريو الأزمة الراكدة

ويرتكز هذا السيناريو على فرضية أن الأزمة التي تعيشها العلاقات الكويتية العراقية هي أزمة مستمرة تتداخل في تشكيلها العوامل السيكو اقتصادية، بالإضافة إلى التأثير الإقليمي والدولي في بقاء الأزمة قيد السيطرة، نتيجة الحاجة الدولية الملحة لاختبار النظام السياسي العراقي في قياس العقلانية وا ٍدراك السلام وجهوده في زرع الأمل والطمأنينة لدى دول الجوار وفي مقدمتها الجارة دولة الكويت.

ثانياً : سيناريو الانفراج المتصاعد

وهذا السيناريو يذهب إلى فرضية مفادها أن العلاقات العراقية الكويتية ستتجه نحو الانفراج التصاعدي نتيجة إدراك الدولتين لأهمية السلم وأهمية الاستقرار في المنطقة من جهة وا ٍدراك دلالة واتجاهات المستقبل من جهة أخرى نتيجة لحجم المصالح المتبادلة بين الطرفين، ومن هنا فإن امتداد الجهود الذاتية للدولتين ستكون في الاتجاه نحو الانفراج التصاعدي، كما أن تدخل دول الجوار الفاعلة وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بدفع رؤية الطرفين إلى الأمام سيكونان كفيلين بتحقيق الانفراج في أزمة العلاقات الكويتية العراقية.

ثالثاً : مشهد الصراع المتأزم

وهذا المشهد يستند إلى رؤية مفادها أن المسير باتجاه الأزمة سيدخل البلدين في صراع متأزم نتيجة الضغوط الشعبية في كلا البلدين من جهة وتأثير دول الجوار من جهة أخرى، ناهيك عن هواجس الماضي القريب، والتي تجعل الجانب العراقي يعتقد أن دولة الكويت ستعمل على الإضرار بالمصالح الاقتصادية العراقية العليا، بالإضافة إلى استنزاف الموارد المالية العائدة من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

صادرات النفط، واستمرار دولة الكويت باستغلال القرارات الدولية السابقة في استخدام التراكيب الجيولوجية المشتركة لتطوير انتاجها من النفط واستغلالها للغاز، أما دولة الكويت فإن نظامها السياسي ما زال يتذكر أزمة عام 1990، وكيف آلت الأمور إلى غزو العراق لدولة الكويت واحتلالها، ومن هنا فإن الشك والريبة والحذر هي عنوان التفاعل الاستراتيجي الكويتي تجاه العراق في المستقبل القريب والمتوسط (خليفة، 2011: 58).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الخامس

أولاً : خاتمة الدراسة

شكلت العلاقات الكويتية العراقية حالة فريدة من نوعها في العلاقات بين دول الجوار، إذ رغم مرور أكثر من قرن من الزمان على نشوء الكويت كدولة لها كيانها السياسي محدد الملامح، إلا أن خلافاتها مع العراق ظلت على الدوام بدون حل منذ خروج الدولتين من السيطرة العثمانية، وا ٍذا كانت مشكلة الحدود وترسيمها بين دولة الكويت والعراق قد شكلت الجانب الأساسي من الخلاف بين الدولتين عبر أكثر من سبعة عقود من الزمان، فإن هذه المشكلة ترتب عليها العديد من القضايا والمشاكل الأخرى نتيجة عدم الوصول إلى حل فعلي لها.

وقد كان الغزو العراقي لدولة لكويت في آب/ أغسطس من عام 1990 هو نتيجة لتطورات أزمة الحدود بين البلدين، ونتيجة لتفاقم قضية الديون الكويتية على العراق،و هي ديون استلمها العراق من دولة الكويت خلال الحرب العر اقية الإيرانية (1981-1988). ورغم انتهاء هذا الغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت، إلا أن قضية الحدود بقيت قائمة، كما بقيت قضية الديون قائمة أيضاً، ونشأت قضايا أخرى بين البلدين، إذ أصبح هناك قضية الأسرى والمفقودين وقضية التعويضات المالية لدولة الكويت عن حرب الخليج الثانية، وقضايا المشاكل الأمنية والحدودية إضافة إلى ملف الأرشيف الوطني الكويتي الذي اختفى أثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت.

وهذه القضايا العالقة بين دولة الكويت والعراق هي المحدد الرئيس لطبيعة تطور العلاقات بين البلدين واتجاهاتها المستقبلية، وقد أثبتت التجارب المختلفة التي شهدتها هذه العلاقات منذ عام 1991 وحتى اليوم أن أي محاولة لتطوير العلاقات الكويتية العراقية لا بد وأن تصطدم بشكل أو بآخر بالقضايا العالقة بين البلدين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن هنا فإن أي محاولة لمناقشة العلاقات الكويتية العراقية سواء فيما يتعلق بواقع هذه العلاقات أو بمستقبلها، ينبغي أن يبدأ من نقطة أساسية تتلخص بتشخيص هذه القضايا العالقة بين البلدين واستعراض مواقف كل من دولة الكويت والعراق تجاهها، ومناقشة الحلول المقترحة لها من الجانبين الكويتي والعراقي أيضاً ومدى احتمالية الوصول إلى تسويات نهائية ومقبولة لهذه القضايا في المستقبل القريب.

واستناداً إلى ذلك، هدفت الدراسة الحالية تحديد أهم قضايا الخلاف في العلاقات الكويتية العراقية والتعرف على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي على العلاقات الكويتية العراقية. إضافة إلى التعرف على حالة العلاقات الكويتية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011. وأخيراً التعرف على اتجاهات العلاقة بين دولة الكويت والعراق في ظل النظام السياسي الحالي وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وتحديد آثر هذه الاتجاهات الجديدة على قضايا الخلاف الرئيسية بين دولة الكويت والعراق.

وبناءً على هذه الأهداف انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده "أن واقع العلاقات الكويتية العراقية يشهد العديد من التطورات الإيجابية والسلبية والتي تؤثر بالضرورة على التطورات المستقبلية لهذه العلاقة".

وفي محاولة لاختبار هذه الفرضية ناقشت الدراسة أولاً واقع العلاقات الكويتية العراقية من خلال استعراض القضايا الإشكالية في العلاقات الكويتية العراقية ومن ثم إلقاء الضوء على تطور العلاقات الكويتية العراقية خلال الفترة من عام 2003-2011. وناقشت الدراسة ثانياً مستقبل العلاقات الكويتية العراقية في ظل الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق وفي ظل المعطيات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال استعراض تداعيات الانسحاب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأمريكي من العراق على العلاقات الكويتية العراقية، ومن ثم ناقشت الدراسة ثالثاً مستقبل القضايا العالقة بين دولة الكويت والعراق.

ثانياً : استنتاجات الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تتلخص بالتالي:

أولاً : شهدت العلاقات الكويتية العراقية العديد من أوجه التطور منذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين عام 2003 والاحتلال الأمريكي للعراق، وقيام نظام سياسي جديد في العراق يعتبر القائمون عليه من أصدقاء دولة الكويت وحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن التهديد العراقي لدولة الكويت قد خفت حدته بشكل كبير مقارنة بالوضع الذي كان عليه الحال في العقود السابقة في عهد النظام البعثي السابق.

ثانياً : رغم هذا التطور ورغم اختفاء التهديد العراقي السابق لدولة الكويت، إلا أن الإرث السابق والمتراكم من الخلافات بين البلدين، والتعقيدات الكبيرة في هذه القضايا الخلافية، أسهم في إعادة ظهور التوترات في العلاقات الكويتية العراقية من جديد، ورغم أنها ليست بالحدة التي كانت تظهر عليها في السابق، إلا أنها تعيق تحقيق تقدم واختراق واضح باتجاه بناء علاقات جديدة ومتطورة بين البلدين.

ثالثاً : تعتبر قضية تسوية الحدود بين دولة الكويت والعراق من المشاكل المعقدة والمستمرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، وقد ترتب عليها أزمتين كبيرتين عامي 1961 و 1990، ولا تزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة. وبعد أن ساد التوقع بأن تهدأ قضية الحدود بين البلدين بعد سقوط نظام صدام حسين، إلا أنها عادت لتبرز من جديد نتيجة لبعض الممارسات الحدودية بين البلدين، والتي أظهرت أن عدم تسوية القضايا الحدودية وترسيم الحدود بين البلدين يمكن أن يؤدي إلى أزمة جديدة بينهما.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعاً : ظلت قضية التعويضات المالية لدولة الكويت عن حرب الخليج الثانية تمثل أهم القضايا العالقة بين البلدين، وتؤكد دولة الكويت على أهمية هذه التعويضات التي تضمنها القوانين الدولية، إذ أن مجلس الأمن أصر على ضرورة دفع العراق لهذه التعويضات وأن العقوبات الدولية على العراق لن ترفع إلا عند تسوية قضايا الحدود ودفع التعويضات لدولة الكويت. وهذا ما يسهم بتمسك دولة الكويت بحقها بهذه التعويضات التي تعتبرها حق من حقوق الشعب الكويتي.

خامساً : بقيت قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين خلال الاجتياح العراقي لدولة لكويت من أهم القضايا العالقة بين دولة الكويت والعراق،و التي تمثل عقبة كبيرة أمام العلاقات الكويتية العراقية، وتشغل حيزا من اهتمام البلدين، ورغم تشكيل لجنة لمتابعة ملفات الأسرى والمفقودين الكويتيين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 بر عاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلا أنها لم تحقق الكثير على صعيد إنهاء هذه القضية وطي ملفها نهائياً، إذ أنها لم تستطع الوصول إلى حقائق ملموسة ترضي المطالب الكويتية في هذا الملف.

سادساً : بقي ملف الديون العراقية المستحقة لدولة الكويت قبل عام 1991 من القضايا المهمة أيضاً في العلاقات الكويتية العراقية، والتي تقدر بنحو 16 مليار دولار، وترفض دولة الكويت إعفاء العراق من ديونه أو إعادة جدولتها، أو حتى تخفيضها رغم المطالب المتعددة من العراق لإعفائها من هذه الديون كما فعلت دول أخرى. إذ ظلت دولة الكويت ترى أنها موافقة على مساعدة العراق على النهوض وا ٍعانته على الخروج من أزمته والمساهمة في دعم البنية التحتية صحياً وتعليمياً ، أما مسألة إسقاط الديون الكويتية عن العراق فهي حق للشعب الكويتي لا يمكن التنازل عنهمطلقاً .

سابعاً : بقيت قضية اختفاء الأرشيف الوطني الكويتي، من القضايا المهمة والحساسة في العلاقات الكويتية العراقية، إذ أن هذا الأرشيف اختفى بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت، ولم يعرف مصيره

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد، وظلت دولة الكويت تطالب العراق بإعادة هذا الأرشيف، ورغم أن دولة الكويت قد تسلمت جزءا من هذا الأرشيف عام 2009 بوساطة من الجامعة العربية والأمم المتحدة وبمساعدة فاعلة من النظام العراقي الجديد، إلا أنه كان دون المستو ى المطلوب، ولا يمثل الأرشيف الحقيقي لدولة الكويت.

ثامناً : على الرغم من التحسن الذي حصل في العلاقات الكويتية العراقية بعد سقوط النظام العراقي عام 2003، إلا أن الأوضاع الأمنية وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، فرضت نفسها على دولة الكويت، وتمثل ذلك بمشاكل التسلل والتهريب عبر الحدود بين البلدين، ومشاكل الصيادين العراقيين، والملاحقات الكويتية لهم بسبب دخولهم المياه الإقليمية الكويتية، إضافة بالطبع لمشاكل تقاسم الحقول النفطية الحدودية وعدم السماح لشركات عالمية لتطويرها بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

تاسعاً : بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين، أعربت دولة الكويت عن دعمها وتأييدها للحكومة العراقية الجديدة والحكومات التي أعقبتها، وقيام رؤساء هذه الحكومات بزيارة دولة الكويت، بهدف تعزيز العلاقات بين البلدين، فضلا عن استضافتها ومشاركتها في العديد من المؤتمرات والاجتماعات لدول جوار العراق التي عقدت لدعم ومساعدة العراق في محاولة لإعادة الأمن والاستقرار إليه، وتمكينه من تجاوز أوضاعه الصعبة على مختلف الصعد. كما شهدت الساحة العراقية نشاط لبعض الشركات الكويتية في مجالي الاتصالات والطاقة، بهدف تعزيز علاقات البلدين الاقتصادية.

عاشراً : قامت دولة الكويت منذ بداية النظام الجديد في العراق بدعم استقرار العراق بعيداً عن تدخل الأطراف الإقليمية، ودعت إلى عدم تدخل الدول المجاورة للعراق بالشأن الداخلي العراقي، وبوقف العبث بالأمن العراقي ورفض تقسيم العراق والبدء مباشرة بالعودة إلى الأوضاع الطبيعية، وكبادرة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حسن نية بعد سقوط النظام العراقي، قامت دولة الكويت بفتح أبواب المساعدات للعراق في العديد من المجالات، كما استضافت الكويت عدةمؤتمرات لبحث العلاقة بين البلدين.

حادي عشر: شهدت العلاقات الكويتية العراقية العديد من أوجه التطور خلال الفترة الممتدة من عام 2003- 2011 من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة بين قادة البلدين والتي هدفت في معظمها إلى تحقيق تقدم على طريق إعادة العلاقات الكويتية العراقية إلى حالتها الطبيعية ما قبل عام 1990 وتطمين دولة الكويت حول نوايا النظام العراقي الجديد وتأكيد مساعيه لبناء علاقات جديدة ومتطورة مع جميع جيرانه ومع دولة الكويت خاصة.

ثاني عشر:رغم التطور على الصعيد الرسمي بين دولة الكويت والعراق ، إلا أن بـُعد التوتر على الصعيد الشعبي في البلدين أظهر التأثر الواضح في الإرث الخلافي بين البلدين، وتمثل ذلك ببعض المطالبات من قبل نواب عراقيين تراوحت بين رفض تلبية المطالب الكويتية وا ٍعادة احتلال أراضي كويتية معينة مثل بعض الجزر الكويتية القريبة من ميناء البصرة العراقي، وهو الأمر الذي لاقى ردة فعل شعبي عنيف من قبل الصحافة الكويتية ومجلس الأمة الكويتي، وبدأ ظهور بعض الاتهامات للنظام العراقي الجديد بأنه يريد إعادة توتير العلاقات الكويتية العراقية.

ثالث عشر: شكلت أزمة ميناء مبارك الكبير اختراقاً واضحاً في سير وتطور العلاقات الكويتية العراقية، وبدأت هذه الأزمة عندما قررت دولة الكويت بأن تقيم ميناء جديد لها على جزيرة بوبيان التي لا تبعد عن الحدود العراقية سوى 1950متراً فقط، وبالقرب من المنطقة التي كانت وزارة النقل العراقي قد اختارتها لبناء ميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، على أساس أن هذا المشروع يضيق من الممرات البحرية المؤدية إلى الموانئ العراقية، إلا أن دولة الكويت أصرت على إكمال المشروع باعتبار أن الميناء يدخل ضمن الأراضي الكويتية، وأنه ينسجم مع قرار الأمم المتحدة رقم 833 بشأن ترسيم لحدود بين البلدين، ومما زاد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من حجم المشكلة وحدة الخلاف بين البلدين، هو كثرة التصريحات الحكومية والبرلمانية في البلدين و الحملات الإعلامية المتبادلة.

رابع عشر: أثار الانسحاب الأمريكي من العراق مع نهاية عام 2011 العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الكويتية العراقية، إذ أن علاقات العراق مع دول الخليج العربي بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة تمثل مرحلة مفتوحة على احتمالات عدة، أخطرها ترك الولايات المتحدة مساحة أكبر من التحرك لإيران، لكي تعود وتمارس دور المنقذ وتضفي شرعية على سياستها في المنطقة، كذلك فإن تدهور الوضع الاجتماعي وتفكك الترابط الذي كان يتميز به الشعب العراقي من الممكن أن يعبر الحدود إلى دول الخليج خاصة بعد الثورات التي حصلت في عدد من الدول العربية، والتي بدأت بوادرها تتضح بالصراع المسلح الدائر اليوم في العراق بين الطائفتين السنية والشيعية متمثلة بالصراع القائم بين قوات الصحوة السنية والحكومة.

خامس عشر:تزايد تأثير الانسحاب الأمريكي من العراق على العلاقات الثنائية الكويتية العراقية، ومن المعروف أن انسحاب القوات الأمريكية قد يعني انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في طريقة إدارة القادة العراقيين الجدد لدولتهم، وبالتالي بداية مرحلة جديدة من العلاقات الكويتية العراقية محملة بكل ما يمكن من التعقيد نتيجة للمورث الكبير من القضايا الخلافية بين الدولتين.

سادس عشر: رغم الجذور التاريخية للصراع والخلاف والتوتر بين دولة الكويت والعراق، وتفاقم أزمة ميناء مبارك الكبير في الآونة الأخيرة، إلا أن الباحثة ترى أن هناك العديد من القواسم المشتركة والرؤى المستقبلية التي من شأنها أن تساهم في تسوية القضايا العالقة بين البلدين، بالاعتماد على مبدأ الدبلوماسية والمفاوضات المشتركة والجادة بهدف الحفاظ على استقرار البلدين الجارين والشقيقين ومنطقة الخليج العربي بأسرها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سابع عشر: إن مستقبل العلاقات الكويتية العراقية تحكمه ثلاث عقد رئيسية تتمثل أولاً بالعقدة النفسية أو السيكولوجية التي نتجت عن الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990، والتي جعلت العقل الاستراتيجي الكويتي ينظر بريبة لأي علاقات مستقبلية مع العراق. أما العقدة الثانية تتمثل بحاجة العراق لإطلالة بحرية جيدة وبذلك فإن مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين والتراكيب الجيولوجية المشتركة في حقول النفط على الجانب الكويتي والجانب العراقي تبقى أساس هذه العقدة. أما العقدة الثالثة تتمثل بالديون الكويتية والتعويضات عن الغزو العراقي والتي لا بد وأن تنتهي يوماً لأن هذه العقدة هي إحدى أهم التحديات أمام الاقتصاد العراقي.

ثامن عشر: إن مستقبل العلاقات الكويتية العراقية مرهون بطبيعة تعامل كلا الدولتين مع التطورات الحاصلة على الصعيد المحلي والإقليمي، ومدى ارتباط هذه التطورات بالقضايا الخلافية العالقة بين البلدين والتي لا يمكن الحديث عن مستقبل العلاقات بين دولة الكويت والعراق إلا من خلال تناول احتمالات حل هذه القضايا والوسائل الممكن اتباعها لتهميش هذه القضايا في بناء العلاقات المستقبلية بين البلدين، وخصوصاً في ظل الانسحاب الأمريكي من العراق والذي فرض واقعاً جديداً على الساحة العراقية وله بالطبع امتدادات إقليمية مؤكدة فيما يتعلق بعلاقات العراق الإقليمية والدولية.

وأخيراً، تحكم العلاقة المستقبلية الكويتية العراقية ثلاثة سيناريوهات، يمكن تلخيص اتجاهاتها المستقبلية بالتالي:

1) سيناريو الأزمة الراكدة: يرتكز هذا السيناريو على فرضية أن الأزمة التي تعيشها العلاقات الكويتية العراقية هي أزمة مستمرة تتداخل في تشكيلها العوامل السيكو اقتصادية، بالإضافة إلى التأثير الإقليمي والدولي في بقاء الأزمة قيد السيطرة، نتيجة الحاجة الدولية الملحة لاختبار النظام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسي العراقي في قياس العقلانية وا ٍدراك السلام وجهوده في زرع الأمل والطمأنينة لدى دول الجوار وفي مقدمتها الجارة دولة الكويت.

2) سيناريو الانفراج المتصاعد: يذهب هذا السيناريو إلى فرضية مفادها أن العلاقات العراقية الكويتية تتجه نحو الانفراج التصاعدي نتيجة إدراك الدولتين لأهمية السلم وأهمية الاستقرار في المنطقة من جهة وا ٍدراك دلالة واتجاهات المستقبل من جهة أخرى نتيجة لحجم المصالح المتبادلة بين البلدين، ومن هنا فإن امتداد الجهود الذاتية للدولتين ستكون في الاتجاه نحو الانفراج التصاعدي، كما أن تدخل دول الجوار الفاعلة وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بدفع رؤية الطرفين إلى الأمام ستكونان كفيلتين بتحقيق الانفراج في أزمة العلاقات الكويتية العراقية.

3) **مشهد الصراع المتأزم:** يستند هذا السيناريو إلى رؤية مفادها أن المسير باتجاه الأزمة سيدخل البلدين في صراع متأزم نتيجة الضغوط الشعبية في كلا البلدين من جهة وتأثير دول الجوار من جهة أخرى، ناهيك عن هواجس الماضي القريب، والتي تجعل الجانب العراقي يعتقد أن دولة الكويت ستعمل على الإضرار بالمصالح الاقتصادية العراقية العليا، بالإضافة إلى استنزاف الموارد المالية العائدة من صادرات النفط، واستمرار دولة الكويت باستغلال القرارات الدولية السابقة في استخدام التراكيب الجيولوجية المشتركة لتطوير انتاجها من النفط واستغلالها للغاز، أما دولة الكويت فإن نظامها السياسي ما زال يتذكر أزمة عام 1990، وكيف آلت الأمور إلى غزو العراق لدولة الكويت واحتلالها، ومن هنا فإن الشك والريبة والحذر هي عنوان التفاعل الاستراتيجي الكويتي تجاه العراق في المستقبل القريب والمتوسط.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثاً : توصيات الدراسة

استناداً إلى الاستنتاجات السابقة، ترى الباحثة بأن هناك بعض التوصيات التي يجب الأخذ بها لضمان تطور العلاقات الكويتية العراقية بشكل إيجابي، وهذه التوصيات تتلخص بالتالي:

1) السعي لبناء علاقات تعاونية بين البلدين، ومن هنا يتحتم على كل من دولة الكويت والعراق الاهتمام بتطوير الجوانب المشتركة والمتفق عليها في العلاقة بينهما مع التجاهل للخلافات السابقة وتداعياتها.

2) تسوية القضايا القانونية العالقة بين البلدين وذلك من خلال احترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والعمل على تنفيذها، وخصوصاً قرار مجلس الأمن رقم (833) الصادر عام 1993. ومن هنا يترتب على العراق بالذات السعي إلى تطبيق القرار الدولي لتأكيد حسن النوايا وبناء الثقة في التعاون مع دولة الكويت و باقي دول الخليج العربي.

3) تطوير النظام الديمقراطي في كل من دولة الكويت والعراق، إذ أن النظم الديمقراطية نادراً ما تصطدم ببعضها البعض كما تؤكد حقائق السياسة الدولية. وخصوصاً فيما يتعلق بالنظام العراقي الجديد الذي اتخذ خطوات جدية وواضحة على مسار التطور الديمقراطي، ويمكن في المستقبل الوصول إلى بناء ديمقراطية عراقية حقيقية تضمن علاقات ودية مع كل جيرانها.

4) تأمين الاستقرار والأمن في داخل العراق، إذ من شأن ذلك ضبط الحدود العراقية مع دول الجوار ومنها دولة الكويت وتأمين هذه الحدود من الاختراقات والتسلل لجماعات مسلحة مختلفة تهدد أمن دول الجوار العراقي. ومن هنا يتحتم على العراق أن يعمل مع دولة الكويت بنية صادقة لضمان التنسيق والتعاون الكامل بين جهازي الأمن الكويتي والعراقي بما في ذلك تبادل المعلومات ووضع الخطط والبرامج المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية وشل حركة تنقل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العناصر الإرهابية عبر عمليات تعزيز الحماية الحدودية وتطوير آليات الرقابة في المنافذ البرية والبحرية والجوية.

5) زيادة التعاون بين دولة الكويت والعراق في العديد من المجالات، ومن هنا تؤكد الباحثة على ضرورة:

- ملامسة القضايا الخلافية من خلال اللجان المشتركة التي يتم الاتفاق على تشكيلها أو إعادة تنظيمها، وتحديد نقاط الخلاف بهدف تذليلها انطلاقاً من مبدأ الرغبة بالتوصل لحلول وسط لا يشعر فيها أي طرف بالغبن أو الإجحاف.
- خفض الاحتقان الشعبي- البرلماني قدر الإمكان، وعدم استعماله كورقة ضغط على الطرف الآخر.
- تحديد القضايا التي حسمها القانون الدولي باعتبارها غير خاضعة لأي نقاش أو خلاف.
- إشراك التكتلات الإقليمية أو الدولية في بعض جوانب الحوار، بهدف تأمين مظلة شرعية وقانونية أوسع لما قد يتم الاتفاق حوله.
- احترام جميع قرارات الشرعية الدولية التي تنظم مبدأ التعايش بين البلدين، لا سيما ما يتعلق منها بمسألة ترسيم الحدود البرية والبحرية
- المصادقة على قرار سياسي واضح تتبناه القيادتان، بهدف الدفع باتجاه تسوية الخلافات حول حقول النفط والمياه المتنازع عليهلمرة واحدة وا إلى الأبد.

6) إنهاء ملف المفقودين الكويتيين بصفة نهائية، عبر توفير كافة المعلومات، لغلق هذا الملف الإنساني نظراً لحساسيته وتأثيره على العلاقات الكويتية العراقية.

7)لانتهاء من صيانة العلامات الحدودية البرية من قبل العر اق.

8) البدء في تطبيق منظور المنطقة الاقتصادية المشتركة بين دولة الكويت والعراق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

9) وقف الحملات الإعلامية بين البلدين والعمل على قيام المشرّعين في المجالس المنتخبة، في البلدين على احتواء، وحل المشاكل المعلقة بين البلدين، بدلاً من زيادة الاحتقان بالتصريحات غير المسؤولة، وترك قضايا النقاش للسلطات التنفيذية في البلدين.

10) تخفيض جزء من التعويضات المتبقية ومساعدة العراق إذا ما أتم كافة متطلبات قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

11) إنهاء قضايا الأمن البيئي، سواء في خور عبدالله عبر مساهمة الكويت، في تنظيف الممر المائي المشترك، من بقايا حطام السفن، أو في قيام العراق بتنظيف شط العرب لتفادي استمرار تلوث شمال الخليج.

12) تشجيع السياحة البينية بمختلف أشكالها خاصة الدينية منها.

13) إعادة دراسة استخدام الحقول النفطية الحدودية المشتركة بطريقة مفيدة للبلدين.

14) تفعيل جمعية الصداقة الكويتية العراقية التي نشأت عام 2004، والتي تهدف إلى تحسين الروابط والأواصر في العلاقات بين البلدين، وتقوم بأدوار اقتصادية واجتماعية ومنها الإشراف على الاستثمارات الكويتية في العراق وتقديم المساعدات للمحتاجين في العراق منها مالية وا نسانية وطبية و غذائية والتعاون التربوي والتعليمي وتدريب الكوادر التدريبية والتعليمية العراقية في دولة الكويت.

15) توسيع التعاون في المجالات الاقتصادية بين العراق ودولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي، إذ أن العلاقات السياسية تتطور وتتحسن عند تعزيز العلاقات الاقتصادية وتفعيلها، فالتلاحم الاقتصادي بين دولة الكويت والعراق يزيل أية معوقات تحد من تأسيس علاقات آمنة ومستمرة بين البلدين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

16) تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في كل من دولة الكويت والعراق للعمل بجهد أكبر، لوضع التصورات والتحليلات الموضوعية لتسوية القضايا العالقة بين البلدين سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو القانوني، وتوضيح أفضل الوسائل لتطوير العلاقات الكويتية العراقية وضمان مستقبل أمثل لها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجع والمصادر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجع والمصادر

أ) الكتب العربية:

1- أبو حاكمة، أحمد، (1984). **تاريخ الكويت الحديث**، (ط1)، الكويت: مكتبة ذات السلاسل.

2- أسيري، عبد الرضا،(1993). الكويت في السياسة الدولية **المعاصرة**، (ط3) جامعة الكويت، الكويت.

3- توفيق، سعد حقي (2004)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل، عمان.

4- التميمي، عبد المالك خلف، (1995). **العلاقات الكويتية العراقية: 1921-1990: دراسة تاريخية**، في كتاب: الغزو العراقي للكويت: ندوة بحثية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

5 - الشايجي، عبد الله خليفة، (2005) **نظرة استشرافية: العلاقات الكويتية – العراقية (قراءة كويتية)**، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

6- العباسي، ريان (2009). **الدعوة الكويتية لإحياء مشروع مياه شط العرب، ورقة عمل مقدم إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار 27-28 مايو 2009**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل.

7- العبد القادر، محمد عبد الله، (2000). **الحدود الكويتية العراقية**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

8- العكيدي، بشار فتحي (2009). **العلاقات العراقية–الكويتية: الواقع والطموح، أعمال مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

9- العنزي، ابتسام، (2011). **العلاقات الكويتية العراقية** (1990-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

10- فاضل، صدقة يحي، (2001). **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، في: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية، ص543.

11- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1990)، **الموسوعة السياسية**، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990

12- معوض، نازلي، (1993). **أزمة الحدود العراقية-الكويتية الأولى** 1961 – 1963، في: أحمد الرشيدي (محرر)، الكويت من الإمارة إلى الدولة"، مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، القاهرة.

13- المطيري، نايف (2003). **العلاقات الكويتية العراقية: الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، منشورات مجلس الأمة الكويتي، الكويت.

ب) الدوريات

1- البابطين، عفراء، (2011). **واقع العلاقات الكويتية- العراقية وسبل تحسينها وتطويرها**، مجلة آراء حول الخليج، العدد .85

2- باركر، ند، (2012). **العراق بعد الانسحاب: الدولة الفاشلة المقبلة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 398.

3- بن صقر، عبد العزيز بن عثمان (2011). **الكويت العراق: أزمة ميناء (مبارك) والبحث عن حلول دائمة**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- جلود، ميثاق خير الله (2011)، **الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية: سياسة تريث وراقب**، مركز دجلة لبحوث الامن والدفاع في العراق:
http://dijlacenter.com/popup.php?action=printnews&id=717

5- الخطابي، عبد العزيز (2011). **ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحة البحرية**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 14، العدد 51.

6- خليفة، حسين علاوي، (2011). **العلاقات العراقية- الكويتية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

7- الدواس، أحمد (2003). **تساؤلات حية في قضية إلغاء الديون العراقية**، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 9085.

8- رجب، ايمان (2012). **العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 396.

9- رسول، رسول محمد (2012). **ما بعد الانسحاب الأمريكي: حال العراق ودول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89.

10- الزيدي، مفيد (2012). **العراق ودول مجلس التعاون: علاقات ما بعد الانسحاب الأمريكي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89.

11- الزيدي، مفيد، (2011). **العلاقات العراقية - الكويتية: رؤى وتصورات مستقبلية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

12- السويدان، صابر، (2011). **مستقبل العلاقات العراقية- الكويتية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

13- الشايجي، عبدالله خليفة (2008). **حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق: وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل – التداعيات – المستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.

14- شهاب، أحمد، (2011). **الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية- الكويتية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

15- الطراح، علي أحمد، (2011). **مستقبل العلاقات الكويتية- العراقية واضطرابات الربيع العربي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

16- عبدالله، عبدالخالق (2004). **الولايات المتحدة ومعضلة في الخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 299.

17- عبد الملك، أحمد (2012). **دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92.

18- العبيدي، محمد (2008). **الكويت والمتغيرات السياسية في العراق 2003-2006**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد الخامس، العدد 12، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل.

19- عز الدين، حسن (2011). **التحول من الماضي المؤلم إلى مستقبل مشرق**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85،

20- عز العرب، محمد (2011). **ملفات تاريخية لم تحسم: القضايا العالقة في العلاقات الكويتية- العراقية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 184.

21- عطوان، خضر (2012). **العراق والخروج من احكام الفصل السابع**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

22-عطوان، خضر (2011). **العراق والكويت: رؤى في المشكلات والمصالح والتسوية المتبادلة**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

23- عواد، عامر هاشم، (2011). **العلاقات العراقية- الكويتية وحدود التأثر بالعامل الدولي: دراسة في تأثير الدور الأمريكي**. مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

24- الفلاحي، قاسم شاكر (2012). **العراق بعد الانسحاب الأمريكي: وحدة أم تقسيم**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89.

25- محبوب، عبد الحفيظ، (2011). **أبعاد العلاقة الكويتية- العراقية على دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

26- محبوب، عبد الحفيظ (2012). **مجلس التعاون الخليجي ما بين التوسع والاتحاد**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92.

27- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية (2004). **أمن الخليج بعد حرب العراق** "**رؤية استشراقية**"، العدد 8، الكويت.

28- مصطفى، وليد (2012). **البعد الأمني في العلاقات العراقية- الخليجية بعد الانسحاب الأمريكي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 89.

29- مشعل، عبد الواحد (2011). **العلاقات العراقية- الكويتية: واقعها وآفاقها المستقبلية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

30- مشعل، عبد الواحد (2012). **المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92.

31- النداوي، خضير عباس، (2009). **الخلافات العراقية- الكويتية: الجذور، المواقف، الخيارات**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 59.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

32- النداوي، خضير عباس، (2011). **ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير: بحث في أبعاد الأزمة وتداعياتها**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

ج) الصحف

1. صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد 13186، 2011/8/12 .

2. صحيفة الأنباء الكويتية، العدد 12732، 23 /8/ 2011 .

3. صحيفة الأنباء الكويتية، العدد 12732، 2011/8/28.

4. صحيفة السياسة الكويتية، العدد 45553، 2011/8/26 .

5. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10220، 2006/11/21.

6. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11956، 2011/8/23 .

7. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9471، 2 /11/ 2004.

8. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10200، 2006/11/1 .

9. صحيفة القبس الكويتية، العدد 11886، 2006/7/6 .

10. صحيفة القبس الكويتية، العدد 11279، 2004/11/1 .

11. صحيفة القبس الكويتية، العدد 11505، 2005/6/19 .

12. صحيفة القبس الكويتية ، العدد 11906، 2006/7/26 .

13. صحيفة الوسط الكويتية العدد 1907، 2007/11/26 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

د)الكتب و المراجع الأجنبية

1- Al-Hamid, Raed., (2012), **The American withdrawal from Iraq: ways and means for remaining behind,** Contemporary Arab Affairs, Volume 5, Issue 2.

2- Alkenaee, Maha,. (2011), **The Boundary Dispute Between Kuwait And IRAQ: Has It Subsided**, MA Thesis, Lebanese American University, Beirut.

3- Elmendorf, Douglas., (2009), **Withdrawal of U.S. Forces from Iraq: Possible Timelines and Estimated Costs**, DIANE Publishing,

4- Karam, Jasem., (2005), **The Boundary Dispute between Kuwait and Iraq: An Endless Dilemma**, DOMES: Digest of Middle East Studies, Vol. 14 Issue 1, p1-11.

5- Mausner, Adam., & Cordesman, Anthony., (2011), **Iraq And US Strategy in The Gulf: Shaping Us Plans After Withdrawal**, Center for Strategic and international Studies.

6- Middle East Reporter, (2011), **Iraq-Kuwait**, Middle East Reporter, Vol. 195 Issue 5022.

7- Thompson, Mark., (2011). **About That U.S. Troop Withdrawal from Iraq**, TIME, October 24.

8- Yaphe, Judith., (2011), **Iraq and its Gulf Arab Neighbors**, in: Barkey, Henri J. (Ed). Iraq, its neighbors, and the United States : competition, crisis, and the reordering of power, Washington, D.C. : United States Institute of Peace.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com